وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامع محمد خيضر – بسكرة–
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
–قسم العلوم الاجتماعية –
شعبة علم الاجتماع

عنوان المذكرة

معوقات التطوير الحضري من وجهة نظر الفاعلين الحضريين

مدينة بسكرة –نموذجا–

مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص علم الاجتماع الحضري

إعداد الطالبة:
بركاتي اسمهان

إشراف الأستاذ :
أ.د زمام نور الدين

السنة الجامعية 2020/2019

شكر وعرفان

" الحمد الله الذي اتانا من فضله ووفقنا لإنجاز هذا العمل "

نتقدم بخالص الشكر و العرفان إلى من ساعدنا في إنجاز هذا العمل من قريب او بعيد.

أستاذي المشرف " زماو نور الدين " له واسع الفضل في إنجاز هذا العمل المتواضع ، لما قدمه لي من نصائح قيمة ومختلف التوجهات ، فقد يسر لي الطريق الصحيح ، جزاه الله كل خير كما أشكر الاستاذ ميدني شايب ذراع على كل ماقدمه لي من عون .

كما أتقدم للجميع بالشكر والعرفان

الإهداء

إلى من وصى الحبيب بطاعتها ثلاثا، إلى التي رفعت لي أبجل دعائها دائما، أمي فأمي ثم أمي الغالية ، إلى ابي الغالي على قلبي أطال الله من عمره ، إلى إخوتي و أخواتي الذين تقاسموا معي عبئ الحياة ، إلى جميع صديقات مشوار دربي .

كما أهدي ثمرة جهدي إلى استاذي الكريم " زماه نور الدين " الى كل أستاذة قسم العلوم الاجتماعية .

إلى الجميع ... أهدي هذا العمل المتواضع

مـــقدمة.....- و-

الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة وإجراءاته الميدانية

أولا – الإطار المنجي للدراسة :.....**3**

1-الإشكالية.....3

2-اسباب اختيار الموضوع 3

3-اهميه و اهداف الدراسة.....3

4-تحديد المفاهيم 4

5-الدراسات السابقة.....7

ثانيا - الإجراءات المنهجية للدراسة 12

1-المجال البشري (عينة الدراسة).....12

2-منهج الدراسة.....13

3-أدوات جمع البيانات.....14

الفصل الثاني : التطور الحضري

أولا :ماهية التطوير الحضري.....**17**

1. مفهوم التطوير الحضري.....17

2. المفاهيم المرتبطة بمفهوم التطوير الحضري.....17

3. مراحل التطوير الحضري.....19

4. أسباب التطوير الحضري.....23

5. أهداف التطوير الحضري 24

ثانيا : سياسات التطوير الحضري 26

1. عوامل التطوير الحضري.....26

2. إستراتيجية التطوير الحضري 27

3. سياسات التطوير الحضري 28
4. بدائل التطوير الحضري.....28

الفـــــصـــل الثـالث: المدينة والفاعلون الحضريون

أولا : المدينة.....34
1.تعريف المدينة.....34
2.مراحل تطور المدن.....34
3.وظائف المدن.....35
4.مشكلات المدن 36
ثانيا: الفاعلون الحضريون 39
1. تعريف الفاعلون الحضريون 39
2. أنواع الفاعلون الحضريون 39
3. آليات مراقبة الفاعلون الحضريون 44
4. المخططات الكبرى للتهيئة العمرانية 47
5. عوائق التطوير الحضري من وجهة نظر الفاعلون الحضريون 53

الفصل الرابع : عرض وتحليل البيانات

1. معطيات حول مدينة بسكرة 54
2. معوقات التطوير الحضري في مدينة بسكرة 55
3. تفريغ البيانات وتحليلها 62
4. مناقشة النتائج في ضوء التساؤلات الفرعية 81
5. مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة 82
6. مناقشة النتائج في ضوء هدف البحث 84

الخاتمة 85
قائمة الملاحق.....87
قائمة المراجع 89

الجداول البسيطة	الصفحة
الجدول01: توزيع العينة حسب متغير الجنس	62
الجدول02: توزيع العينة حسب متغير السن	62
الجدول 03: توزيع العينة حسب متغير المستوى التعليمي	63
الجدول04: توزيع العينة حسب متغير المهنة	63
الجدول05: توزيع العينة حسب متغير الأقدمية	64
الجدول 06:يوضح إذا التطوير الحضري يتم عن طريق الإزالة والهدم أو من خلال إعادة تصليح البنية المهدمة و التالفة والأيلة للسقوط	65
الجدول07: يوضح إذا تدهور الصيانة والحماية للأبنية العمرانية من أسباب معوقات التطوير الحضري	66
الجدول 08: يوضح إذا تدهور الصيانة والحماية للأبنية العمرانية من أسباب معوقات التطوير الحضري	66
الجدول 09: يوضح إذا هناك تنسيق بين الفاعليين الرسميين وبين الفاعلين الإجتماعيين	67
الجدول10: توضيح فيما يتمثل هذا التنسيق بين المؤسسات والفاعلين الإجتماعيين	68
الجدول 11: يوضح إذا كان نقص الإمكانيات المادية يعتبر من معوقات التطوير الحضري	69
الجدول12: يوضح إذا كانت نقص الإمكانيات تعتبر معوقات التطوير الحضري	69
الجدول 13: يوضح إذا غياب الرقابة وسوء التخطيط تحد من عملية التطوير الحضري	70
الجدول14: يوضح إذا كان غياب الرقابة وسوء التخطيط يحد من عملية التطوير الحضري	71
الجدول 15: يوضح أبرز الهيئات الرسمية التي تنسق مع بعضها في عملية التطوير الحضري	71
الجدول 16: يوضح الإسترتيجيات والخطط المتبعة في مجال التطوير الحضري	72
الجدول 17: يوضح إذا ثقافة المجتمع تعد عائق من معوقات التطوير الحضري	73
الجدول18: التوضيح أثر الثقافة على الوعي	74
الجدول19: يوضح إذا الأحياء الشعبية تعد من أسباب معوقات التطوير الحضري	75
الجدول20: يوضح إذا ظاهرة تغيير شكل الشرفات والمظهر الخارجي للعمارة منتشرة بكثرة	75
الجدول21: يوضح أسباب تغيير شكل الشرفات والمظهر الخارجي للعمارة	76
الجدول22: يوضح إذا تدهور قنوات الصرف الصحي تعتبر من معوقات التطوير الحضري	77
الجدول23: يوضح إسهامات الفاعلين الإجتماعيين في الحد من معوقات التطوير الحضري	77

الجدول24: يوضح إذا عدم الإعتناء بمحيط العمارات يعتبر من معوقات التطوير الحضري	78
الجدول25: يوضح كيف تؤثر عملية التسيير السيء لنفايات المنازل على التطوير الحضري	79
الجدول26: يوضح إلى أي حد تعتبر هذه الظاهرة متفاقمة	79
الجدول27: يوضح رؤية الفاعليين الحضريين لواقع التطوير الحضري بالمدينة	80

مقدمة

المدينة هي نظام اجتماعي تشكّلَ وتوسّع بفعل عدة عوامل اجتماعية، واقتصادية، وثقافية وسياسية تلبي حاجات وانشغالات السكان الكثيرة، لكن كثير ما تُصاب المدن بالتدهور والمشكلات المختلفة والمتنوعة التي تقف عائقا أمام تطورها .

وهذا ما يستوجب إحداث تطوير حضري ، الذي يعدّ مظهرا من مظاهر تطور التحكم الإنساني في البيئة الاصطناعية ، وهو فرع من فروع التخطيط ، نشأ وتطور مع التطور التاريخي للمدن، وهو يستمد أصالته من بيئته التي يتواجد فيها ويعبر عنها ، وهو بذلك يوفر أساليب الثقافة والترفيه لتحسين إطار الحياة الإنسانية .

ومن اجل تحقيق هذا التطور لا بد من فاعلين حضريين ، يعملون من أجل النهوض بالجانب العمراني للمدن وتحسينه ، وتطوير المجال ، من خلال الاهتمام بجوانب التطوير و العمل على تحسين و توعية المواطنين بما اهمية تدخل الفاعلين الحضريين (المؤسسات الرسمية و الغير الرسمية) في الجانب العمراني .

ومن هذا المنطلق يحاول هذا البحث أن يعالج هذا الموضوع من خلال مجموعة من الفصول ذات الأبعاد النظرية والمنهجية والميدانية موزعة على الشكل الآتي :

- **الفصل الأول** : ويتناول الإطار المنهجي للدراسة . أي إشكاليته ، وأسباب اختيار الموضوع ، وأهمية وأهداف الدراسة، والدراسات السابقة ، فضلا عن ذلك فقد آثرنا وضع الإجراءات المنهجية للدراسة في هذا الفصل ، بعد موافقة المشرف .
- **الفصل الثاني** : ويتناول مفهوم التطوير الحضري، ومراحله ، وأسبابه أهدافه ، وعوامل التطوير الحضري استراتيجيات التطوير الحضري ، و سياسته وبدائله .
- **الفصل الثالث** : ويتناول المدينة والفاعلين الحضريين ، ويستعرض المدينة ، من حيث تعريفها ومراحل تطور المدن ، وظائفها ، ومشكلاتها ، اما العنصر الثاني فخصص لدراسة الفاعلين الحضريين ، حيث يُعرف بهم ، ويبين أنواعهم ، وآليات مراقبة الفاعلين الحضريين ، والمخططات الكبرى للتهيئة العمرانية ، وعوائق التطوير الحضري من وجهة نظر الفاعلين الحضري .
- **أما الفصل الرابع** : فخصص لعرض وتحليل بيانات الدراسة ، ومن ثم استخلاص نتائجها .

الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة وإجراءاته الميدانية

أولا –الإطار المنهجي للدراسة

1– الإشكالية

2– اسباب اختيار الموضوع

3– اهميه و اهداف الدراسة

4– تحديد مفاهيم الدراسة

5– الدراسات السابقة

ثانيا – الإجراءات المنهجية للدراسة

1– المجال البشري (عينة الدراسة)

2– منهج الدراسة

3– أدوات جمع البيانات

أولا –الإطار المنهجي للدراسة

1- الإشكاليه :

يعي علم الاجتماع الحضري بدراسة المدينه والتي تعتبر تجمع سكان كبير تتميز بعمران متطور مختلف عن الريف، وهي مكان لتركيز الحرف والخدمات كما انها تعبر بمورثها الثقافي العمراني عن ثقافة عن ساكنيها وتجعل منها صورة فريدة تميزها عن باقي المدن.

وهذا ما تطلب وجود عدد اكبر من المرافق والخدمات وهذا ما عجزت المدينة عن توفيره مما ادى بدوره الى ظهور العديد من المشاكل ومعوقات التطور الحضري، كالأحياء الفوضويه والقصديرية وغياب المرافق العموميه والعجز على تلبيه حاجات السكان المتزايدة هذا وقد عمدت المدينه الى تبني جمله من الاجراءات السياسيه لتخفيف من حدة المشكلة ن طريق عن طريق الاهتمام بجانب التخطيط والتجديد والتطوير.

فالتطوير الحضري يعد من فروع التخطيط الذي يسعى الى تلبيه حاجات متنوعة بالنسبة للمجتمعات الحضريه والتي تعاني تخلف اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا، و لا يتم هذا التطوير إلا من خلال جموعه من الفاعلين الحضريين المعنيين بجانب (الإنشاء والبناء و التعمير).

ومن خلال هذا الواقع وسعيا لإيجاد حلول علمية وموضوعية سنحاول الاجابة عن التساؤل الرئيسي التي تدور حوله إشكاليه الدراسة: ما هي العوائق التي تؤثر على تطوير مدينة بسكرة من وجهه نظر الفاعلين الحضريين ؟

اسئلة الفرعيه

- ما هي العوائق التنظيميه التي تحد من عمليه التطوير الحضري؟
- ما هي العوائق الاجتماعية التي تحد من عمليه تطوير الحضري ؟

2- اسباب الدراسة

- محاوله ايجاد حلول واقعيه لمعوقات تطوير الحضري.
- نقص دراسات المعتمده بهذه المواضيع .
- ان الموضوع التطوير الحضري يعد اساس التنظيم والتسيير لدى الفاعلين الحضريين لذلك فان كل مدينه وانطلاقا من استراتيجياتها تعمل جاهزة لوضع حلول وبدائل لهذه المشكلة.

3- اهداف الدراسة:

- محاوله التعرف على معوقات التطور الحضري
- الكشف عن اهم الاستراتيجيات الفاعلين الحضريين في دراسة مشكلات التطوير الحضري
- محاولة اثراء البحث السوسيولوجي في مجال دراسة الحياة الحضرية والتعرف على اهم المشاكل والمعوقات التي تحد من تطوير المدن .
- الرغبة الشخصيه في محاوله التعرف على اسباب فشل سياسات التخطيط وبحكم المعايشه اليومية.

اهميه الدراسة:

- محاوله تحديد ابرز معوقات التطوير الحضري من وجهه نظر الفاعلين الحضريين
- دراسة اهم الاسباب الرئيسيه التي تحد من تطور المدن راي الفاعلين الحضريين حول مشكلة التطوير .

صعوبات البحث:

- قله المراجع وانعدامها نتيجة غلق جميع الكليات
- من العوائق الاخرى صعوبة الحصول على المعلومات في الجانب التطبيقي
- جائحة كورونا اثرت سلبا على التقدم في المذكره

4- تحديد مفاهيم الدراسة:

أ :

1- **المدينة:** تتميز المدينه في مظهرها العمراني المألوف عن القرية سواء من ناحية شكلها الخارجي او وظائفها او محتواها او تطورها، والمدينة city ، ودوله المدينه city state كلمتان مترادفتان اذ يحيط كل منهما مناطق ريفيه، ومع ذلك يطيل سكانها منفصلين عن الريف[1]

[1] حسين عبد الحميد احمد رشوان: **مشكلات المدينة دراسة في علم الإجتماع الحضري**، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2005 ، ص05.

يمكن اعتبار المدينه كوحدة اجتماعيه وإداريه يعيش سكانها مترابطين في مساحه جغرافيه معينه رغبه تبادل المنافع وتحقيق بعض الغايات، مباريات نشاطات السكان فيها على الصناعه والتجارة والمهن الحرفيه، وتتميز بسهوله التنقل والمواصلات وارتقاء مستوى المعيشة لبعض الفئات من سكانها، واتساع نطاق تقسيم العمل وزيادة التخصص وارتفاع نسبه الكثافة السكانية، ووجود الهيئات والمؤسسات والإدارات والمنظمات الرسميه كما تتميز بالتخصص المهني والتدرج الاجتماعي وتعدد الاوضاع والمراكز الإجتماعية.[1]

ينظر الى المدينه من عده زوايا مختلفة ومتعددة، فمن الباحثين من اعتبر المدينه وحدات نضجت خلال التاريخ الانساني نتيجة صراع الطبيعة، او انها مظهر اساسي للعلاقات المتبادلة بين الانسان والمكان، واعتبرها الاخر بأنها مجموعه من العلاقات الاقتصادية المتبادلة في حين نوه لها البعض بأنها مركز من مراكز الاستيراد السياسي او الحربي او التجاري او انها النوع متميز من الوجود الان الانساني [2]

2- المفهوم الاجرائي: هي مستوطنه حضاريه كبيره تختلف في مظهرها العمراني عن القرية، تتميز بمساحه جغرافيه معينه تمارس فيها مختلف النشاطات، بالاضافه الى توفرها على مخطط الهيئات والمؤسسات[3]

ب- المعوقات

مفهوم المعوقات : يشير مفهوم المعوقات في اللغة الى معاني: عوق، عاق، واعاقه، اي صرفه وتبطه وأخره عنه كذلك فيه مأخوذة من اعاقه، عوق، نقول اعاقه عن الشيء، اي صرفه وأخره عنه، والاعاقه هي التأخر والمنع، فالعائق هو المانع من الشيء، نقول عاقني عن وجهتي التي اردت، عائق و عاقتني العوائق، و عاقه عن الشئ اي منعه و شغله عنه فهو عائق.[4]

---

[1] صجي محمد التوسس: **دراسات حضرية مدخل نظري**، الطبعة -3- دار الكتاب للنشر و التوزيع، ليبيا، 2008، ص94

[2] نوريه السوالميه، **المدينه والحضارية في الجزائر**، مقاربه نظريه، حمله افاق لعلم الاجتماع قسم العلوم الاجتماعية، 2018، ص99

[3] نوريه السوالميه، نفس المرجع، ص99

[4] عيسات العمري، **معوقات التنمية الاجتماعية بالمجتمع، المحلي و رهانات الفعل التنموي**، مجلة تنمية الموارد البشرية، جامعة محمد تامين دباغين، العدد الثاني، تنمية الموارد البشرية، سطيف، 2016 ، ص171

او هي المشكلات و هي بذلك الجزء الضار وظيفيا و بنائيا و تقف حائلا امام إشباع الاحتياجات الإنسانية [1]

المفهوم الإجرائي : هي المشكلات و الحواجز التي تقف عائق لتحقيق الهدف و تمنع من تحقيقه و الوصول إليه

التطوير الحضري :

مفهوم التطوير الحضري: يعكس مفهوم التطوير الحضري على انه علم قائم بحد ذاته كبقية العلوم التجريبية والتطبيقية، وكان هذا مع بداية القرن العشرين، حيث تصدت معالمه النظريه بعد ان اثبتت تعامله علميا مع اجزاء المدن المختلفة وكان اول برنامج طبق له في الولايات المتحدة الامريكيه عام 1937.

وكما يشير مفهوم تطور الحضري على انه اسلوب تطبيقي في تعامله مع جميع المشاريع وعلى الخصوص الحضريه منها، كالمناطق الحضاريه المختلفة او القديمه سواء كانت داخل مراكز المدن او على اطرافها لأحداث تغيرات عمرانية لواقع تلك المناطق[2]

كما يعد ما جاء به "جبريل" من اهم المفاهيم التي تبرز نطاق وماهية التطوير الحضري، حيث يرى بأنه مشروع له تأثير يهدف الى احداث تغيير في البيئة الحضريه وفق مخطط واسع النطاق من اجل التنمية والتحسين المناطق الحضريه المختلفة والتي تظهر بصورة مستمرة في المدن، وذلك وفق رؤية واقعيه لحاجات الحاضر و متطلبات المستقبل، وذلك باعداه بناء وتأهيل المناطق الحضاريه بسبب التخلف، وكذلك المحافظه على الاماكن والابنية ذات المعالم التاريخيه والقيمة الحضريه الرفيعة[3] كما

[1] عبد لكريم فريد، المعوقات الاجتماعية للتخطيط الحضري، رسالة دكتوراه في فرع علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، سطيف، 2017 –2018، ص 27

[2] احمد بوذراع، **التطوير الحضري بالمناطق الحضريه المختلفة بالمدن**، منشورات جامعه باتنه، باتنه الجزائر، 1997، ص175

[3] صابرينة معاويه، التطوير الحضري والتنمية المستدامة في المدن الصحراويه، رسالة الدكتوراه في علم الاجتماع، كليه العلوم الانسانيه والاجتماعية، علم الاجتماع البيئة، بسكره، 2016/2015، ص 143

يعني ازاله او هدم المبنى اقامه بناء جديد بتصميم حديث ينسجن مع التوسع العمراني للمدينة وقد يتطلب ذلك ازاله الاحياء بأكملها لإعادة بنائها[1]

المفهوم الجزائي: ويعني اعاده بناء وتصليح المبنى من خلال عمليه الترميم او الهدم وإعادة بناء جديد وهيكلته ليتماشى مع النسيج العمراني

رابعا: الفاعلون الحضريون

الفاعلون الحضريون: (فواعل السياسة العمرانية) و يمكن حصرهم في الفواعل المركزيه، التي تمثل الدوله والهيئات التابعه لها والفواعل المحليه كالبلدية، والولاية والخواص المستثمرون والمتعامد والاقتصاديون ومكاتب الدراسات[2]

ويقصد به مجموع الافراد الذين يشاركون في اعداد مشروع حضري يتم تنفيذهم على نطاق المدينه ويمكن القول بان الفاعلين الحضاريين تتمثل في الجهات الفاعله الحضريه القطاع العام والخاص والمجتمع المدني[3]

ويمكن القول بان الفاعلين الحضريين تتمثل في الجهات الفاعلة الحضرية، القطاع العام و الخاص و المجتمع المدني [4]

المفهوم الاجرائي: هي الهيئة الرسميه والغير الرسميه التي يهتم بالدراسات العمرانية والتخطيط وضع الاستراتيجيات للمدينة .

---

[1] محمد حميدان قديد، رشيد عباس الجزراوي، **التخطيط الحضري ودور التشريعات التخطيطية في النهوض في عمليه التنمية العمرانية**، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان الاردن، 2015، ص38

[2] عقاب عبد العزيز، تسيير التياس العمرانية في الجزائر، رسالة ماجستير، كليه الحقوق والعلوم السياسية، سياسات عامه وحكومات مقارنه، باتنه، 2010/2009، ص 74-84

[3] *Contantin Gorioux, les rôles des différents acteurs sur la pérennité d'un projet urbain, lors de sa mise en forme, étude de cas du projet du jardin public de la ville de saintes, mémoire de master, France, 2013, p15*

[4] *Laurent mattehey, anthonio de cunha, La ville et l'urbain : des savoir émergents, PPUR presses polythechniques, 2007, p242*

5- الدراسات السابقه والمشابهة:

من اجل بناء موضوع دراستنا هذه وزيادة في اثرائها لابد من دليل يرشدنا ابتداء من الاطار النظري والمفاهيم مرورا بمناهج الدراسة ووقوفا عند اهم الصعوبات اعترت البحوث السابقه ومن اجل الوصول الى نتائج اكثر واقعيه، يمكن المقارنتها بالدراسات السابقه لمعرفه مكان وموقع الدراسات الجديدة لهذا سنحاول تطرق البعض الدراسات المشابهه والتي سبقت دراستنا والتي فيها جوانب مهمة اعتمدنا عليها لبناء موضوع الدراسة وهي:

3- الدراسات السابقة :

الدراسة الاولى:

هي رسالة الدكتوراه تحت عنوان "**توسع المجال الحضري ومشروعات التنمية المستدامة مدينه بسكره نموذجا**" من اعداد الطالبه "بوزغايه بايه" تخصص علم الاجتماع الحضري، جامعه محمد خيضر بسكره، 2016/2015، اذ حاولت الطالبه ابراز مختلف السياسات الحضريه و مشروعات التنمية المستدامة وذلك لأهمية ادوات التعمير التي تسعى لإيجاد الحلول الملائمة للمشكلات الاجتماعية والحضارية داخل المدن، حيت قسم الدراستها الى سبعه فصول: الفصل الاول يتناول الاطار النظري والتصوير للدراسة اما الفصل الثاني فقد حاولت من خلاله الباحث دراسة مدنيه بجوانبها المختلفة وفي فصلها الثالث درست التنمية المستدامة مبرزة لأهم اهدافها وأبعادها وأطرها النظريه، وفي فصلها الرابع انصب اهتمامها حول دراسة ظاهرة التعمير و السياسات الحضرية في الجزائر من خلال البعد التاريخي و دوره في انتاج المدينه الجزائريه وأزمة المدن حول العالم، كان نتائج ظاهره التعمير والتحضير وجاء في الفصل الخامس الاطار المنهجي للبحث حيث تناولت التعريف بحاجات الدراسة مكانيا وزمانيا، والمنهج المتبع للتقديم تحليل الدراسة ومدى مساهمته في توضيحها، كما عرض الادوات المنهجيه الملائمة لطبيعة هذا الموضوع وتبرير اختيارها وتوضيح ذلك من خلال ربطها بتساؤلات الدراسة اما في الفصل السادس الجزء الاول فهو للدراسة الميدانيه وتدوين ما توصلت اليه من بيانات ومعلومات عن طريق ادوات البحث المنهجيه، الجزء الثاني تم فيه عرض نتائج الدراسة في ضوء التساؤلات التي تم صياغتها،والجانب النظري الذي تم عرضه و توضيحه

و في الفصل السابع، قدمت بديلا بحثيا و اكاديميا يتمثل في فتح نقاشي علمي جديد حول قضايا مصيرية بالنسبة للتنمية الحضارية في الجزائر ومشاركه الفاعلين الاجتماعيين والمواطن في انتاج المدينه.

وقد تضمنت التساؤلات التالية:

التساؤل الرئيسي:

هل توسع المجال الحضري لمدينه بسكره سيساهم في تحقيق مشروعات التنمية المستدامة؟

التساؤلات الفرعيه:

- هل ما تقدمها المخططات العمرانية للتوسيع في مجال الحضري تضمن استدامة للمشروعات بالمدنية؟
- هل تأخذ الادوات العمرانية الابعاد البيئيه التي تحقق مشروعات التنمية المستدامة بالمدينة؟

هل ساهمت مراجعة الاختلالات في المخططات العمرانية في تحقيق التنمية المستدامة بالمدينة؟

ولأجل تحقيق هذه التساؤلات اعتمدت الدراسة على منهج بيتلائم وموضوعها وهو المنهج الوصفي والمتمثل في هيئه ومصالح تقنيه تصريح بميدان التعمير والتنمية المستدامة والمؤسسات الغير الرسميه واستعانت الباحثه بأدوات بحثيه اساسيه وهي الملاحظه والمقابلة والاستمارة.

و تلخصت نتائج دراستها حول:

- فشل السياسة العمرانية في بناء المدينه بالمواصفات الحديثه
- غياب التصاميم والمخططات المعده لتعريف وإعداد وتجهيز
- تطبيق مفاهيم الاستدامة تطبيق مفاهيم الاستدامة ادوات التعمير كآليات التخطيط والتسيير الحضري المعتمده في الجزائر والتي تم اجرائها بمدينه بسكره لم تحدث النقلة النوعية المتوقعة.

الدراسة الثانيه:

رسالة دكتوراه تحت عنوان "**التطوير الحضري والتنمية المستدامة في المدن الصحراويه مدينه بسكره نموذجا**" من اعداد الطالبه "معاوية صبرينا" تخصص علم الاجتماع البيئة جامعه محمد خيضر بسكره،

سنة 2014/2013، قسمة الباحثه دراستها الى خمسة فصول الفصل الاول فيه موضوع الدراسة الاشكاليه، اسباب اختيار الموضوع، الاهداف، والاهميه، والدراسات السابقه، بالاضافه الى الاجراءات المنهجيه اما في الفصل الثاني تحدثت عن المدينه، مراحل نموها، مكوناتها، وظائفها، ومشكلاتها، والفصل الثالث تناولت تطوير الحضري في الجزائر والسياسات، وفي الفصل الرابع التنمية المستدامة في الجزائر وتعريف ابعادها، و مبادئها، معوقات التنمية المستدامة في الجزائر، وفي الفصل الخامس والأخير قامت بدراسة تحليلية لكتاب مبرزه مراحل نمو العمراني للمدينة ومخططاتها العمرانية

تساؤلات الدراسة تمثلت في :

التساؤل الرئيسي:

كيف تجسد سياسة التطوير الحضاري مبادئ التنمية المستدامة في مدينه بسكره؟

التساؤلات الفرعيه:

ما هي الميكانيزمات التي تعتمدها الهيئات التطويريه الحضري مديرية البناء والتعمير والجماعات المحليه ومديريه البيئة؟

- لأجل تجسيد عمليه تطوير الحضري في ظل مبادئ التنمية المستدامة في مدينه بسكره؟
- ما هي اسهامات الفاعلين الاجتماعيين لأجل تجسيد التطوير الحضري المستدام في مدينه بسكره؟
- ما هي المعوقات التي تعتبر من تجديد عمليه تطوير الحضري المستدام في مدينه بسكره؟

اعتمدت الباحثه على المنهج الوصفي والعينة القصديه حيث تم انتقاء افراد بشكل مقصود من مديريه التهيئه والتعمير وكذلك البلديات، واستعانت بأدوات بحثيه تتمثل في سجلات، ووثائق، الملاحظه، المقابله، وتلخصت نتائج دراستها في ما يلي:

- اسهام الفاعلين الاجتماعيين في مجال تطوير الحضري المستدام واستراتيجيات المعتمده والتوعية بأهمية البيئة
- نقص الوعي البيئي لدى المواطنين وضعف اليات الاتصال بين الفاعل والبيئة والجمعيات المحليه

- اهتمام الدوله بمجال التطوير الحضري المتواصل وواضح من خلال الاستراتيجيات والمخططات العمرانية الى انه يواجهه عراقي وصعوبات من طرف ش رائح التي مازالت تفتقد الكثير من الرعاية والاهتمام بالبيئة

الدراسة الثالثة:

رسالة تحت عنوان " واقع سياسة التنمية العمرانية في ضوء البيئة المستدامة مدينه بسكره نموذجا" من اعداد الطالب "ميداني شايب ذراع" تخصص علم الاجتماع البيئة جامعه محمد خيضر بسكره، سنه 2013 2014 ، حيث حاول الطالب دراسة الواقع سياسة التهيئه العمرانية في المناطق الصحراويه في ظل التنمية المستدامة، معتمدا في دراسته على سبعه فصول حيث تناول في الفصل الاول موضوع الدراسة الاشكاليه وأسباب اختيار الموضوع، الاهداف، والأهمية، مفاهيم الدراسة، بالاضافه الى الدراسات السابقه وفي فصل الثاني تناول التهيئه العمرانية ومراحلها التاريخيه انعكاساتها على المجال الحضري في الجزائر بعرض اشكالها وأدواتها وفي الاخير مستقبل التهيئه العمرانية في الجزائر، وفي الفصل الثالث التنمية المستدامة تعريفها وإبعادها التوجهات العالميه والمحلية في حماية البيئة، اما في الفصل الرابع فشمل الاطار المنهجي للدراسة ومجالاتها والمنهج المستخدم اختيار العينه استعمال ادوات البحثيه اما في الفصل الخامس فتطرق فيه الى المؤسسات الرسميه والتنمية المستدامة واهم العراقيل التي تعرض المؤسسه الرسميه في تأديتها لأدوارها وإعمالها، الفصل السادس للفاعلين الاجتماعيين ومختلف نشاطاتهم والعراقيين التي تعرض ادوارها وعملها والتنمية المستدامة الفصل السابع والأخير تحليل نتائج وتفسيرها ومحاوله الاجابة عن الدراسة

تساؤلات الدراسة تمثلت في ما يلي:

التساؤل الرئيسي:

ما هو واقع سياسة التهيئة العمرانية في مدينه بسكره وما مدى مسايرتها لمبادئ التنمية المستدامة؟

التساؤلات الفرعيه:

- ما هي الاليات والميكانيزمات التي تعتمدها الهيئات الرسميه (مديريه البناء والتعمير والجماعات المحليه ومديريه البيئة) في عمليه التهيئه العمرانية؟

- هل احترمت هذه الهيئات الرسميه في ذلك مبادئ تنميه المستدامة؟
- ما هي اهم العراقيل والصعوبات التي تعترض سبيل هذه الاسهامات والمجهودات؟
- ما هي اسهامات الفاعلين الاجتماعيين العاملين في مجال التهيئه العمرانية في تجسيد السياسة العمرانية وفق متطلبات التنمية المستدامة؟

حيث اعتمد الباحث على المنهج الوصفي بالاعتماد على العينه القصديه بالرجوع الى مسؤولية الجهات او المؤسسات الحكوميه الرسمية المكلفه بإعداد برنامج التهيئه العمرانية، مستعينا بأدوات بحثيه تمثلت في سجلات، والوثائق، الملاحظه، المقابله الحرة، استمارة المقابله، وتلخص نتائج الدراسة في ما يلي:

- محاوله النشر الوعي البيئي لدى شرائح المجتمع من خلال توعيه الجمعيات بأهمية البيئة وحمايتها
- وضع خطه واستراتيجيه لتحديد وتطوير المخططات العمرانية والتنسيق بين الجمعيات والادارة المحليه
- ضعف قنوات الاتصال وهشاشتها بينها وبين منظمات المجتمع المدني (الجمعيات البيئة و جمعيات الاحياء)
- نقص الامكانيات المادية و غياب التنسيق

ثانيا – الإجراءات المنهجية للدراسة :

ان عمليه البحث الاجتماعي يقوم على مجموعه القواعد التي يستعملها الباحث لتفسير ظاهره معينه بهدف الحصول على الحقائق العلميه[1] تستوجب مرحلتين اساسيتين:

- المرحله الاولى يتمثل في الاطار النظري
- والمرحلة الثانيه تتمثل في الاطار التطبيقي

[1] بوحوش عماره، **منهجيه البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية**، المركز الديمقراطيه للدراسات ألاستراتيجيه والسياسة ألاقتصاديه، برلين المانيا، 2019، ص14

1- مجال الدراسة :

أ- **المجال المكاني:** يتمثل المجال المكاني للدراسة في مدينه بسكره وبعض الهيئات الرسميه المتمثلة في (مكاتب الدراسات الهندسية ، البلدية ، ومديرية التهيئة و التعمير) المسؤولة عن جانب التخطيط والتجديد والتطوير بالمدينة ووجهه نظر الفاعلين الحضريين لأسباب ومعوقات التطوير بالمدينة .

ب-المجال الزمني: كانت بداية دراستنا بالدراسة المكتبيه من اجل الحصول على المراجع لإتمام الجانب النظري للدراسة، ثم الانتقال الى الجانب التطبيقي وتوزيع الاستمارة الالكترونية من 15 الى 25 اوت، من اجل جمع البيانات والمعلومات لمعرفه اسباب معوقات التطور الحضري. وسبب انحصار المدة الزمنية (المجال الزمني) في عشر أيام يرجع إلى انتشار الوباء وتم الإجابة على عشر إستمارات بسبب عدم تفاعل المبحوثين مع الاستمارة الالكترونية وتعذر علينا زيارة هذه المؤسسات بسبب جائحة كورونا " كوفيد 19 ".

جـ - المجال البشري العينة :

لقد اصبح الاعتماد على البحوث الميدانيه في العلوم الاجتماعية على العينات "فهي مجموعه جزئيه من مجتمع الدراسة يتم اختيارها بطريقه مناسبة وإجراء الدراسات عليها من ثم استخدام تلك النتائج وتعميمها على كامل مجتمع الدراسة الاصلي" [1]

وتم اختيار العينه القصديه "التي اعتمد فيها الباحث على اختيار افراد العينه بحيث لا تتحقق في كل منهم شروط معينه ويستخدم هذا النوع من العينات عندما يكون الفرد في وحده كبيره ويعتمد على اساس خبره الباحث وحسن التقدير وجوده الحكمه ولابد من توافر اساس موضوعي يستند اليه الباحث في مثل هذه الحالات"[2] حيث يتم اختيار الافراد بشكل مقصود من مديريه التهيئه العمرانية وكذلك البلديات ومكاتب الدراسة لمدينه بسكره من اجل الحصول على مخططات العمل والمشاريع ومعرفه المعوقات التطوير الحضاري بالمدينة .

---

[1] سرحان علي المجهودي، **مناهج البحث العلمي**، ط 3، دار المكتبه الوسطيه للنشر والتوزيع، صنعاء اليمن، ص 160 .2015

[2] على معمر عبد المؤمن، **مناهج البحث في العلوم الاجتماعية الاساسيات والتقنيات**، دار الكتب الوطنيه، بنغازي ليبيا، 2008، ص 191

2- المنهج المستخدم في الدراسة:

لابد من اختيار المنهج المناسب حسب طبيعة موضوع البحث والأهداف التي يسعى الباحث للحصول اليها ولا يتم اختيار المنهج اعتباطا، بل على حسب طبيعة موضوع البحث وكذلك مجال التخصص الباحث، ويمكن ادراج بحث ضمن البحوث الوصفيه ويتم توجيهه نحو الملاحظات الدقيقه والتوثيق التفصيلي للظاهرة موضوع البحث، ويتعين ان ترتكز تلك الملاحظات على الطريقة العلمية[1]

و بناءا عليه فان المنهج الوصفي يعني " اسلوب او طريقه لدراسة الظواهر الاجتماعية بشكل علمي منظم، من اجل الوصول الى اغراض محددة لوضعيه معينه اجتماعيه او مشكله "[2] ولذا اعتمدنا الجانب الوصفي لمعرفه معوقات التطوير الحضري من طرف المؤسسات المعنية (مديريه التهيئه العمرانية، البلديه، مكاتب الدراسات) ووجهه نظر مختصين في مجال العمران

3- ادوات جمع البيانات :

من اجل تحقيق النتائج الميدانيه وتبعا لهذا المنهج لابد من توفر مجموعه من الادوات البحثيه لجمع البيانات وتحليلها وعرضها من اجل الوصول الى نتائج الدراسة وتمثلت في :

أ- الاستمارة: نموذج يتضمن مجموعه اسأله توجه الى الافراد من اجل الحصول على المعلومات حول موضوع، او مشكله، او موقف، ويتم تنفيذ الاستمارة اما عن طريق المقابله الشخصيه، او ان ترسل الى المبحوثين عن طريق البريد[3]

ب- السجلات والوثائق: ويمكن الاستفادة من هذه الاداة في تحديد الجانب النظري للدراسة من خلال ما تم جمعه من المكتبات الجامعيه، اضافه الى ذلك فقد تم الاستفاذه في حصر المعطيات الاحصائيه

---

[1] انول باتشيرحي، **بحوث العلوم الاجتماعية المبادئ والمناهج والممارسات**، خالدين ناصر ال حيان، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 25

[2] بالقاسم سلطانيه، حسان الجيلاني، **المناهج الاساسيه في البحوث الاجتماعية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهره مصر، 2012، ص 133

[3] ناديه سعيد عاشور، **منهجيه البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**، مؤسسه حسين راس الجبل للنشر والتوزيع، قسنطينه الجزائر، 2017، ص286

وبيانات المتعلقة بمجتمع الدراسة سواء من جانبها الديموغرافي او الجغرافي والتجهيزات المتوفرة الى غير ذلك مما يمكن ان توفره هذه الاداه من معطيات كميه وكيفيه [1]

جـ – الملاحظة :

الملاحظة في معناها العام تقنية منهجية تتيح عن طريق ادوات او بكيفية مباشرة الحصتل على بيانات و معلومات عن شخص معين موضوع ، قصد تحيد شروطه او سيرورته [2].

[1] بغريش ياسمينه، **سياسة التخطيط وانعكاساتها على واقع المدينه الجزائريه**، المدينه الجزائريه ماسينيسا بقسنطينه نموذجا، المجله الجزائريه للابحاث والدراسات، العدد 07، قسنطينه، 2019، ص 17

[2] جميل حمداوي : **البحث التربوي مناهجه و تقنياته** ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1971، ص 50 .

الفصل الثاني : التطوير الحضري

أولا : ماهية التطوير الحضري

1. مفهوم التطوير الحضري
2. المفاهيم المرتبطة بمفهوم التطوير الحضري
3. مراحل التطوير الحضري
4. أسباب التطوير الحضري
5. أهداف التطوير الحضري

ثانيا : سياسات التطوير الحضري

1. عوامل التطوير الحضري
2. إستراتيجية التطوير الحضري
3. سياسات التطوير الحضري
4. بدائل التطوير الحضري

تمهيد:

التطوير الحضري فرع من فروع التخطيط، كما انه علم قائم بحد ذاته كبقية العلوم التجريبية والتطبيقية، يهتم بتنفيذ المخططات الحضرية وتطوير المدن عن طريق إزالة وهدم المباني التالفة، والتجديد وإعادة الهيكلة وبناء المدن والترميم والتهيئة العمرانية، وإعادة التأهيل.

وفي فصلنا هذا تطرقنا إلى :

مفهوم التطوير الحضري، المفاهيم المرتبطة بمفهوم التطوير الحضري، بالإضافة إلى مراحل وأسباب وأهداف التطوير الحضرين ، أيضا عوامل وإستراتيجية التطوير الحضري وسياساته، وفي الأخير بدائل التطوير الحضري .

أولا : ماهية التطوير الحضري

1. مفهوم التطوير الحضري:

يرتبط هذا التوجه بعمليات الإزالة والهدم، إذ يمثل هدم الأحياء والمناطق الأيلة للسقوط والمتداعية بأكملها ثم إعادة بنائها، وهو بمعنى أخر استبدال لمنطقة معينة بهدف الاستثمار [1]

2. المفاهيم المرتبطة بمفهوم التطوير الحضري:

التجديد الحضري: سياسة تهدف إلى تنمية المناطق الحضرية القديمة داخل المدن أو الأحياء الفقيرة أو المتخلفة[2]

التخطيط الحضري: " علم واسع يجمع بين متغيرات عدة، طبيعية واجتماعية واقتصادية وهندسية من اجل توجيه لنمو المدينة ومعالجة مشاكلها بما يخدم سكانها ويوفر لهم متطلبات الحياة الحضرية النى عكر صفوها التكنولوجيا التي دخلت كافة المجالات وتم استغلالها على نطاق واسع دون الانتباه إلى الآثار السيئة التي نتجت عن ذلك والتي تتمثل بالكلف الاجتماعية أي ما يتحمله سكان المدينة من أثار ناتجة عن استخدام التكنولوجيا مثل التلوث والضوضاء، حيث ظهرت في المدن الصناعية أحياء فقيرة وأحياء جديدة وضواحي قرب الأرياف للتمتع بجهاز الريف والخدمات الحضرية".[3]

---

[1] عمر حازم خروفه: "سياسات التجديد الحضري وفق مناهج الاستدامة (تقويم للمدن التقليدية للموصل نموذجا)", مجلة القادسية للعلوم الهندسية, العدد03 , جامعة الموصل 2014,ص109

[2] سيد محمد عبد المقصود: **أسس ومبادئ التخطيط الاقتصادي الإقليمي والعمراني** , مكتبة الانجلو المصرية, القاهرة, مصر 2017 ص 148

[3] خلف حسين علي الدليمي: **التخطيط الحضري**, دار الثقافة للنشر والتوزيع, عمان,(الأردن), 2002, ص 59

ويقصد به أيضا " مجموعة الاستراتيجيات التي تتبعها مراكز اتخاذ القرارات لتنمية وتوجيه وضبط وتوسع البيئات الحضرية بحيث يتاح للأنشطة والخدمات الحضرية أفضل توزيع جغرافي وللسكان اكبر الفوائد من هذه الأنشطة الحضرية "[1] .

التهيئة العمرانية:" هي نوع من أساليب وتقنيات التدخل المباشر سواء بواسطة الأفكار والقرارات أو بواسطة وسائل الدراسات ووسائل التنفيذ والانجاز لتنظيم وتحسين ظروف المعيشة في المستوطنات البشرية سواء أكان دلك على المستوى المحلي الإقليمي أو الوطني[2]"

إعادة التأهيل العمراني:" يقوم هدا الأسلوب على تأهيل بعض المناطق السكنية العمرانية, داخل المدينة حتى تستمر في أداء وظائفها المنوط بها ويمكن أن يشمل التأهيل المناطق العمرانية الحديثة، فيجب على المخططين إن ينتبهوا في مرحلة إعداد المخطط العمراني القديم. ويتضمن هذا الأسلوب تحسين ورفع المستوى العمراني لنسيج الحضري والذي عانى من التلف في بعض عناصرها، وتعويض النقص في مستوى البنية التحتية و الخدمات الاجتماعية و الفضاءات المفتوحة من خلال هدم جزئي لبعض البنية المتهرئة و إنشاء أبنية مكانها"[3]

الترميم:" يقصد به إصلاح المبنى مما الم به من عتق و إهمال أو حتى إضافة بعض المعالجات الفنية عليه، أو زيادة بعض الأجزاء ملحقة بالبناء بغرض التوسعة، وكل تلك الأعمال لم تتبع نظاما مرجعيا بإعادة البناء إلى حاله الأصلي, بقدر المعالجة الفنية بنفس الطراز المتداولة والشائعة في فترة الأعمال الترميمية"[4]

إعادة البناء والتعمير:" ترتكز على البعد الوظيفي والاقتصادي, وتتميز بحرية واسعة على حساب القيمة الثقافية من خلال تغيير لاستعمالات و النسيج العمراني وشبكات الحركة ، لتلاءم التطور التكنولوجي و متغيرات العصر الاجتماعية والاقتصادية ، وقد صاحب هذه السياسة عملية نقل للسكان إلى أماكن بديلة مما ادر الر تغيير في النمط الاجتماعي وفي النسيج العمراني "[5]

---

[1] صبري فارس الهيتي: **التخطيط الحضري**, دار اليازور العلمية للنشر والتوزيع, الأردن(عمان), 2009, ص23

[2] بشير التجاني: **التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر**, ديوان المطبوعات الجامعية, ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية, بن عكنون(الجزائر), 2000, ص84

[3] عبد الحليم مهور باشة: **التخطيط الحضري للمبادئ والأسس**, دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع, الأردن, 2018, ص 102

[4] علي ثويني: **المكان والعمارة**, وكالة الصحافة العربية, الجيزة(مصر), 2019, ص 447

[5] رنا جوهر: متطلبات التطوير العمراني للأحياء التاريخية لتحقيق التنمية المستدامة, رسالة ماجستير, كلية الهندسة المعمارية, جامعة حلب, سوريا, 2016, ص22

3. مراحل التطوير الحضري:

لقد بات من الواضح إن التطور الحضري قد مر من خلال التاريخ البشري في مرحلتين رئيسيتين. أثناء مسيرة التقدم البشري وهما:

المرحلة الأولى: وتتمثل في الثورة الزراعية التي حدثت في الشرقيتان الأدنى والأوسط, قرابة الألف الخامسة قبل الميلاد وقد تزامنت تلك الفترة مع الظهور المبكر والمطابق للبلدان والمدن حينذاك

المرحلة الثانية: وقد تمثلت في الثورة الصناعية التي حدثت في بريطانيا أواخر القرن 18 (1769م) والتي أدت إلى نمو ونطور العواصم الحديثة الكبرى في العالم. وقد قسمت هذه الثورات حسبما قاله الباحث سيجوبرج sjoberg عام 1960: إلى ثلاث مراحل وهي: مرحلة قبل الزراعة والمرحلة التقليدية ومرحلة المجتمعات الصناعية الحضرية .

أما فيما يتعلق بالثورة الصناعية فهو الوسم الذي أطلق على تلك المرحلة من التطور في الحضارة البشرية, حينما حل النظام الزراعي بهيئاته المختلفة, مكان نمط السلب والنهب predatory والقبائل الرحل وقد نجمت عن تدجين الحيوانات وزراعة الحبوب زيادة ملحوظة في إنتاج الغذاء أكثر من المعدلات الضرورية اللازمة للفرد للبقاء على قيد الحياة. وقد أدى هذا الفائض بدوره، إلى المساهمة في إنشاء المحلات السكنية وإسكان السكان الرحل وغنى العاملين في النشاط الزراعي[1] أودية النيل والرافدين، والسند والهوا تجو بالصين، نيجيريا وأمريكا الوسطى.

وقد قام الباحث شايلد childe عام 1950م، بتلخيص السمات الرئيسية لهذه المراكز الحضرية المبكرة لنشوء حضارة المدن، وبالرغم من أن تلك المراكز المدنية الأولى، يمكن اعتبارها اصغر بعض القرى القائمة حاليا، إلا أنها كانت مكتظة وكبيرة نسبيا، أكثر من أي نوع من المستوطنات البشرية السابقة عليها. كما كانت أيضا، تتميز من حيث البناء والتصميم والشكل. خصوصا في المباني العامة والترفيهية، بالإضافة إلى زخرفتها وتركيبها .

لقد كانت تلك المدن القديمة، قريبة من الأراضي الزراعية الخاصة بها. وذلك للحصول على المواد الغذائية الضرورية لمجتمعها الحضري ولكن هذا لم يمنع تلك المدن من المتاجرة من البلدان والمدن الأخرى البعيدة عنها، وذلك للحصول على المواد الخام والتماثيل الدينية.

وعلى أية حال، فقد حدثت هذه التجارة ضمن نسق وتركيبة اجتماعية واقتصادية معينة فأقيمت المباني في تلك المدن القديمة، والتي مثلت اكبر تقدم في ذلك الزمن، بالإضافة إلى احتوائها على الفلاحين العاملين بالزراعة والحرفيين craftismen وعمال النقل والتجار، ورجال السياسة ورجال الدين، والذين استمروا بالبقاء بسبب توفر الفائض الزراعي بمنتجاته المختلفة .

---

[1] علي سالم الشورة: **التخطيط في العمران الريفي و الحضري**, دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة, عمان(الأردن) ستة 2012, ص 149-150

وبعيدا عن الحاجة للعمل في الحقول الزراعية، فقد قامت تلك المجموعات من سكان تلك المدن القديمة, بالمساهمة في الأدب والشعر والفنون والنشاطات العلمية ومن ثم أخذت دورها وموقعها في البناء الاجتماعي[1] للمدينة كطبقة لصفوة Elitist , متميزة عن سواها من الطبقات الاجتماعية الأخرى

وفي خلال فترة الاقتصاد التقليدي, كان هناك سقف أعلى للتطوير الحضري للمدن، وقد تجدد هذا السقف من خلال توفر الفائض الغذائي, وهذا معناه أن حجم المدن كان يعتمد بالدرجة الأولى على مقدار الإنتاجية الزراعية في المناطق المحيطة بها. وبالفعل فالأماكن الواقعة في الأقاليم الغنية الزاهرة أو الأقاليم التي تتمتع بوسائط نقل قادرة على ربطها من المناطق التي يتوفر فيها فائض غذائي كبير, الأمر الذي جعلها تستفيد من تلك الخيرات، وينعكس بالتالي على زيادة التطور الحضري فيها، والأمثلة على ذلك عديدة منها: مدينة البندقية Vénice وميلانو و فلورشة وجينيف وموانئ ساحل البلطيق

ولنعد إلى الصناعة، فقد كانت هناك ضوابط لها، لاسيما وان العديد المدن لم تتمكن من توفير القاعدة الصناعية اللازمة, لتأسيس تطور صناعي ذاتي لهذا القطاع, أما فيما يتعلق بعمليات التصنيع في الاقتصاد التقليدي، فقد اعتمدت بصفة أساسية على استغلال الأنماط الحيوية من الطاقة وعلى مقادير محدودة من مصادر الطاقة المتاحة التي يمكن انجاز العمل بها

هذا وبالإضافة إلى دلك، فان المدن القديمة في الاقتصاد التقليدي قد وجدت نفسها من الصعوبة بمكان الدخول إلى الأسواق الزراعية الأجنبية, وبالتالي أصبح النمو الحضري محصورا ومعتمدا على توفير أعلى نسبة من المصادر الممكنة للزراعة واستغلالها

وحتى يتحقق استغلال اقتصادي ناجح، وفعال فان التقنية التي تسبق الصناعة قد تحتاج لنظام اقتصادي واجتماعي محدد[2] وهذا سوف يؤدي بدوره لارتفاع المستوى الاجتماعي، والتطور المكاني المماثل بين تلك المدن القريبة والمتشابه في تلك الفترة.

ولقد تميز مجتمع ما قبل الصناعة بوجود نظام اجتماعي مكون من ثلاث طبقات هي:

الطبقة الأولى: وتتألف من فئة صغيرة ومتميزة في المجتمع الحضري ولديها المكانة الرفيعة فيه, وهناك الطبقة الثانية وهي الشريحة العريضة من المجتمع, وتتمثل الطبقة الدنيا فيه، أما الطبقة الثالثة فتضم إعداد الوافدين من المدن الأخرى، وهم المشردون والمنبوذون outcasts، وقد تحددت المكانة الاجتماعية والموقع طبقا لمكان الميلاد والعائلة والتي كانت تشكل الوحدة الأساسية والاجتماعية في التنظيم الاجتماعي لذلك المجتمع.

[1] المرجع السابق ، ص 150-151.

[2] مرجع نفسه ، ص 151-152.

فالتغيير الرئيسي في مسيرة حياة المدينة، وطبيعة التطور الحضري فقد رافقه مجموعة معقدة من التحولات الاجتماعية والاقتصادية والتي تعرف للعامة بالثورة الصناعية, ويعتبر التحسن والتطور، الذي طرا على عملية الإنتاج الزراعي هو ما ارتبط غالبا بالتغيير في النمط التجاري, من إنتاج لسد الحاجة والعيش, إلى إنتاج المحاصيل النقدية cachsrops ، والتي وفرت الدعم الكبير والأساسي لبقاء المدن واستمراريتها، لقد رافق الاتتاجية عملية الانغلاق الداخلي والتنافس بين المزارع والابتكارات التقنية للأدوات مما زاد إنتاجية الفرد الواحد أيضا .

لكن التطور السريع والمطرد للمراكز الحضرية يغذي في جوهره إلى الثورة الصناعية والتقنية التي بدأت في أواخر القرن 18م وأوائل القرن 19م، وقد تمثلت تلك التقنية في استخدام الطاقة التجارية من الفحم الحجري بدلا من الطاقة الطبيعية و الحيوية خلال فترة ما قبل الصناعة

وفي النصف الثاني من القرن 19م، بدأت الاختراعات الحديثة ممثلة في اختراع الدارة الكهربائية من قبل العالم سيمسنsimesn عام 1850م، والهاتف من قبل العالم بل Bell عام 1876, ومحطات الطاقة الكهربائية للعالم أديسون Edisonعام 1882م ، وحفر بئر البترول من قبل العالم ديك Drake عام 1856م، واختراع الآلة ذات المحراك الداخلي (محرك البترول) للعالم ديميلرDaimler عام 1823م، واختراع الراديو (المذياع) من قبل ماركو ني marconi عام 1896م،حينما وصفها بالتقنية الحديثة للصناعات الحديثة والتي تعتبر النقيض الكامل لكل أنواع الصناعة والتقنية القديمة التي تعود إلى أواخر القرن 18م, كما لاحظ الباحث هول hall عام 1966م, هده التقنية الحديثة وتميزها عن التقنية القديمة. فبدلا من المنتجات الثقيلة السعة المنظر، ظهرت عوض عنها الكهرباء، وبدلا من استخدام السكك الحديدية, ظهرت المركبات ذات المحرك الواحد (السيارات), وعوضا عن التقييد، صارت هناك الحرية للموقع داخل المجتمع مع وجود شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية communication [1]

ونلخص من هذا العرض أهم مراحل التطوير الحضري:

أ – الثورة الصناعية الأولى

ب – الثورة الصناعية الثانية (الثورة التقنية)

[1] مرجع سابق , ص158.

أ – الثورة الصناعية الأولى وتأثيرها على التطور الحضري:

لقد ظهرت هذه الثورة بين نهاية القرن 18م وبداية القرن 19م، نتيجة اكتشاف قوة البخار عتم 1769م واستخدامه في الصناعة، وتعني كلمة الثورة الصناعية، المصطلح الذي يشير إلى التغيير الهائل الذي حدث في أوروبا خلال تلك الفترة,

وتعتبر المواصلات أهم انجازات تلك الثورة الصناعية، فأثرت في مورفولوجي المدينة وبيئتها الحضرية، وألغت لحد ما الحتمية المكانية القائمة، ثم أدت إلى انتشار المدن والمساكن في مناطق لم تكن مرغوبة للاستيطان قبل ثورة المواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية. وقد أدى كل ذلك لاتساع رقعة ظهير المدينة، وتشابكت العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين المدن وأقاليمها الوظيفية، فعانت بالتالي بيئة المدينة من مشكلات التلوث الصوتي والغازي والمائي والأرضي, ومع تطور المواصلات وطرقها المختلفة، تعقدت حياة سكان المدينة.

وفيما يتعلق بوسائط النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية، فقد حدث نطور كبير في هذا المجال ففي عام 1809م، انشات أول سفينة تجارية كبيرة تحمل ألاف الأطنان. كما استعمل قطار السكك الحديدية في انجلترا عام 1825م، وفي عام 1832م استعملت السكة الحديدية بواسطة عربات تجرها الخيول في شوارع بعض المدن (أمستردام), كما تم أنشاء خط الميترو في مدينة نيويورك وشيكاغو عام 1885م، ونزل التلغراف عام 1890م, لنقل الرسائل في عام 1876م، استعمل الهاتف.

ونتيجة كل ما سبق من ابتكارات واختراعات، فقد تمخض عن تلك الثورة الصناعة الأولى في مجالات الإنتاج والتوزيع والاتصال، إن تحول العمل اليدوي إلى عمل ميكانيكي إلي، فحلت الآلات محل الأيدي العاملة وتحول الشعب الأوروبي من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي، كما تحولت حياة الناس من حياة الريف إلى حياة الحضر،وبالتالي أدى هذا كله الى تضخم المدن والبلدان معا،

وقد بدأت الثورة الصناعية في المملكة المتحدة حيث تهيأت الظروف فيها أكثر من غيرها من الدول الأوروبية لهذا الوضع، وذلك بسبب توفر الفحم والحديد فيها. أما باقي المواد فكانت تستوردها من مستعمراتها في الهند ومصر، كالقطن والصوف من نيوزيلندا واستراليا، والحوت والشتي من الهند. كما كان لها أسواق داخلية واسعة وأسواق خارجية في مستعمراتها الإفريقية والأسيوية بالإضافة إلى التحسينات التي شهدتها شبكة المواصلات البرية والبحرية.

وقد أدى كل ذلك لانتشار الصناعة إلى الدول الأوروبية المجاورة مثل فرنسا وألمانيا. ومن ثم إلى الولايات المتحدة الأمريكية، كما أدى استخدام الآلة إلى زيادة الإنتاج وخفض التكاليف، ومن ثم إلى البحث عن الأسواق لتصريف المنتجات الصناعية غير وسائل النقل المتاحة حينذاك.

وأصبح إنتاج السلع والبضائع يركز على زيادة الربح، واتساع الحاجة كان ظهر بين المنتج والمستهلك شخص أخر، يدعى الموزع أو المتسبب وأصبح الاقتصاد يسمى بالاقتصاد القومي للدولة.

ب – الثورة الصناعية الثانية (التقنية):

لقد بدأت في منتصف القرن العشرين الماضي بعد الحرب العالمية الثانية، وبدأت معدلات التطور الصناعي في أمريكا تسير بخطى سريعة فلا يكاد يمر زمن قصير حتى تخترع آلة جديدة لإنتاج نفس السلعة، وجعا السلعة في شكلها السابق اقل جودة وأكثر تكلفة من السلعة الجديدة، فهناك نحو 89 بالمائة من المنتجات الحالية في الدول الصناعية ل تكن موجودة منذ 10 سنوات، وسني هذا التغير بالآلية في الإنتاج، فقد استعملت أجهزة الكترونية في تركيبها، وحلت الآلية محل جزء كبير من الجهد العضلي.

وقد تمخض عن استعمال الآلات زيادة في المنتجات الصناعية، وأصبح هناك فائض تعجز عن امتصاصه أسواق بعض الدول الصناعية. فادى ذلك لفتح أسواق جديدة في الدول النامية وظهور منافسة شديدة واحتكارات عالمية.

ومن خلال حذا السرد التاريخي لتطور الصناعة في العالم عامة وفي بريطانيا خاصة, بدا بالصناعة اليدوية فالصناعة الميكانيكية، ثم الأوتوماتيكية، يبدأ المخطط سرد تاريخ تطور الصناعة في المدينة. فأين تقع على سلم هذا التطور ؟ هل هي بدائية يدوية مثل المدن الصغرى في الدول النامية ؟ أم مدينة صناعية فيها مصانع حديثة، مثل المحلة الكبرى في مصر، أو مدينة سحاب الصناعية في الأردن، حيث صناعة المنسوجات القطنية بالأولى، وصناعات متعددة تشمل الأدوات الكهربائية والمنزلية والأثاث .

4. أسباب التطوير الحضري:

إن ظهور التطوير الحضري, حاد استجابة حقيقة للمشاكل التي أصبحت تعيشها معظم الدول, كما انه من الدرجة الأولى عبارة عن مطلب خاص للتخلص من التخلف الحضري الكبير في المناطق التي تقع داخل المدن وعلى أطرافها أيضا

وقد اعتمد على مجموعة من الأسباب الواقعية التي تدفع به إلى تبني تطوير وتجديد المناطق المتخلفة حضريا واهم هذه الأسباب كما يلي:

أ– الأسباب الاجتماعية:

تظهر الأسباب الاجتماعية في ظل التباين القائم والحاصل في العلاقات الاجتماعية من منطقة سكنية إلى أخرى ضمن محيط اجتماعي عام, ومنه فان التطوير الحضري يأخذ في الحسبان

مجموعة القيم والعوامل الاجتماعية التي لها دور مباشر في انخفاض وتدهور وتخلف المناطق القديمة سكنيا, وهنا تبرز أهمية معرفة الأسباب الاجتماعية كمقياس ضروري لفهم طبيعة وماهية المناطق الحضرية المتخلفة في المدن. وهدا بالنسبة للتطوير الحضري في تعامله معها أثناء تنفيذ برامجه ومشاريعه.

ب – الأسباب الاقتصادية:

إن الأسباب الاقتصادية تكمن في القيمة أو العائد المادي في المدينة المنفردة كما إن لمستوى الدخل والنمط المعيشي للأفراد المقيمين في هده المناطق سكنيا والعاملين ضمن محيطها عموما يعد من الأسباب ذات الصلة الوطيدة بالأسباب الاجتماعية وما لها من تأثير مباشر على تدهور وتدني المناطق المتخلفة من الناحية الاجتماعية[1] أثناء القيام بعملية التطوير الحضري العمراني ويظهر ذلك في حالة البنية التي أصابها التدهور والإتلاف والتشقق والتصدع فتصبح قديمة وهشة وبذلك تشكل مناطق مختلفة ومنه فان أسباب تدهور الحالة العمرانية وتدخل أثناء تنفيذ مشاريع التطوير الحضري وكذلك الإمكانيات المادية المتاحة لنجاح برامجه

5. أهداف التطوير الحضري:

بعد إن تم عرض عوامل التطور الحضري للمناطق الحضرية المتخلفة. كان انه من الضروري التعرض لأهداف التطوير الحضري والتي تشكل غاية يسعى الى تحقيقها مناهج التطوير الحضري اثناء تنفيذ برامجه في التنمية الحضرية للمدن ومناطقها الحضرية المتخلفة وهي كما يلي:

أ – الهدف الاجتماعي:

يسعى الهدف الاجتماعي المتوفاة من المناهج التطوير الحضري بالنسبة للمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن, هو تحسين الحالة الاجتماعية لسكانها والعمل على تخفيف شدة الازدحام وكثافة سكانها, والتقليل من عدد العائل التي تشكل الأبنية المتخصصة لأغراض السكن، وكذلك ترقية محيطهم الطبيعي والاجتماعي، وهذا لا يتم إلا بإقامة أماكن ترويج وتسلية, وإدخال الخدمات الاجتماعية العامة وتوفير الخدمات الارتكازية، وقف معايير مرغوب فيها حضريا. كما يهدف العامل الاجتماعي إلى إزالة المناطق ذات الأبنية الخربة وآيلة للسقوط للتخلص من مخاطرها وذلك بإعادة بناء مساكن جديدة، وهذا التخفيف من ألام الفقر وتقليص الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية القائمة بين مناطق وأجزاء المدينة الواحدة، وحذا سبب تخلف مناطق سكانهم.

[1] حفيظي ليليا: **المدن الجديدة ومشكلة الإسكان الحضري**, دراسة ميدانية بالوحدة الجوارية رقم 07,المدينة الجديدة – علي منجلي – رسالة ماجستير كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية قسنطسنة ، 2008–2009، ص 68.

ب- الهدف الاقتصادي:

إذا كان للهدف الاجتماعي معنا وقيمة ضمن منهاج التطوير الحضري للمناطق الحضرية المتخلفة، التي يسعى إلى تحقيقها فان الهدف الاقتصادي ضروري هو الأخر لأنه يرمي إلى تحسين النواحي الاقتصادية المتوخاة لسكان المناطق الحضرية المتخلفة ويمكنهم من المشاركة وهذا بتهيئة أماكن فيها في الاقتصاد الحضري وعلى أن تصبح محور جذب للفعاليات الاجتماعية والنشاطات الاقتصادية والتجارية التي يرجع الفضل في وجود انتشارها إلى الهدف الاقتصادي.

كما أن الهدف الاقتصادي يعمل على دعم وزيادة الأموال لتعزيز النشاطات التجارية داخل المناطق من اجل أداء خدمات تجارية وتسويق يومي وأسبوعي بعد ان كانت مرتبطة أساسا بمراكز المدن, والتي يتوقع لها أن تلعب دورا في زيادة داخل الموارد المالية للمؤسسات الأهلية والحكومية

إن القيام بإعادة تطوير أماكن الأنشطة داخل المناطق المتخلفة وفق استعمالات الأرض للوصول إلى درجة عالية من الربح والأداء الوظيفي للأنشطة فان الهدف الاقتصادي يسعى إلى خلق فرص عمل جديدة من خلال التعبير في وظائف النشاطات التي تتطلب الدعم المادي من اجل المنافسة بين مراكز المدن والمناطق الحضرية المحيطة بها وهذا يزيد من مصادر الخدمات الأهلية والحكومية فيها [1]

جـ - الهدف العمراني

يعد الهدف العمراني المحور الرئيسي في برامج التطوير الحضري للمناطق المختلفة باعتباره يمثل الهياكل والمباني التي تنبثق عنها جميع النشاطات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية, وهذا لا يحقق الهدف العمراني بصورة عقلانية يعد تطوير المناطق المختلفة حضاريا من الناحية المعمارية' على آتها تتمثل جميع أنواع الأبنية المخصصة لمجموعة أغراض متعددة (سكن, تجارة,خدمات, مرافق) ولدا تحاول جميع سياسات التطوير الحضري للحد من التخلف الذي يصيب مباني المناطق الحضرية لتصبح لها وظائف اتجاه سكانها, وهذا لتتخلص من مثل تلك المناطق من التناقضات والتداخل بين نشاطات أبنيتها التي نعاتي تخلفا عمرانيا

د - الهدف الثقافي

أصبح من المتعارف عليه بتن اغلب مدن العالم تمتلك كل واحدة منها خاصية ثقافية معينة ومنفردة' تكون قد اكتسبتها من خلال تطورها التاريخي والاجتماعي والاقتصادي والعمراني.

[1] مرجع سابق ، احمد بوذراع، ص 216 .

وهي تعكس حالة فنية لأنماط معمارية تجسدها الأبنية ذات المعالم التاريخية القديمة القائمة والشاهدة على مسيرة المدن

ولذا يسعى الهدف الثقافي من خلال منهاج التطور الحضري العمل على المحافظة على العالم الحضرية الجاثمة، وعلى الأبنية ذات القيمة الاثارية ضمن المناطق الحضرية المتخلفة [1] بالمدن، والتي تتطلب فرض سياسة مناسبة لرفع ما علق بها من تخلف سواء كان ذلك بالترميم والصيانة والحماية والمحافظة عليها لأنها تحمل دلائل ثقافية وحضارية تعكس مسيرة ما توصل إليه الأسلاف والأجداد في مجال العمارة.

ونستخلص ما تم عرضه بان هناك علاقة قائمة بين عوامل التطوير الحضري للمناطق المتخلفة في حين أن الأهداف هي المحاولة لإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل وعليه فان هذه العلاقة القائمة بين عوامل التطوير الحضري والأهداف تشكل حالة ميكانيكية متداخلة يصعب التفريق والتمييز بينها[2]

ثانيا : سياسات التطوير الحضري

1- عوامل التطوير الحضري:

لتنفيذ برنامج التطوير الحضري توجد أربعة عوامل يجب مراعاتها والأخذ بها أثناء الأعداد لخطة التطوير الحضري وهي نابعة أصلا من طبيعة التطوير الحضري وهي كما يلي :

أ - العامل الاقتصادي :

أكدت العديد من الدراسات الاقتصادية على أن أفضلية التنفيذ لإحدى سياسات التطوير الحضري تعتمد أثناء مخطط التطوير والتجديد للمناطق المختلفة حضريا أن تكون نابعة من وجهة نظر اقتصادية بحتة، وهذا انطلاقا من إجراء التحسين والتطوير والتجديد والتأهيل، جميعها يتطلب بالضرورة كلفة مالية، وبذلك فان مقارنة أمر هام في تبني إحدى السياسات المرشحة لتطوير المناطق المتخلفة .

ب - العامل الاجتماعي :

للعامل الاجتماعي دورا هاما عند اختيار إحدى السياسات التطوير الحضري والتي تكون مناسبة للمنطقة المرشحة للتطوير، والتي تحتاج إلى تجديد أو صيانة، أو تأهيلا أو تطوير كهدف

[1] مرجع سابق ، ص217 .

[2] مرجع نفسه ، ص217 .

نهايتها.[1] ولذا نجد إن التطوير الحضري .

يرتبط ارتباطا وثيقا بالعامل الاجتماعي لما له اثر فعال في تحديد إحدى بدائله التي عليها ان تراعي القيم الاجتماعية والثقافية واخذ في الحسبان العلاقات والعادات والتقاليد الاجتماعية التي تربط بين سكان المناطق الحضرية المراد تهيئتها والتي تعد بمثابة المحك الحقيقي لنجاح برامج التطوير الحضري. وان إهمال العامل الاجتماعي والاقتصادي يسبب فشلا ذريعا لمشاريع التطوير الحضري للمناطق المتخلفة بالمدن.

جـ – العامل العمراني :

تتعرض الأبنية للتخلف بسبب العوامل الطبيعية أو البشرية. لذا تحتاج هذه الخيرة إلى احد البدائل التطوير الحضري سواء إعادة التطوير أو إعادة التأهيل أو المحافظة وذلك حسب درجة الضرر والإصابة المدية

ويقصد بالعامل العمراني الحالة المعمارية للأبنية غير لائقة للسكن في الظروف العادية مما تستدعي حلولا لا تأتي إلا من خلال سياسات التطوير الحضري، مهما كان التخلف الذي تعانيه أبنية سكان المنطقة المتخلفة حضريا.

2 – إستراتيجية التطوير الحضري

إن المقصود بإستراتيجية التطوير الحضري هي الفلسفة الموصوفة النابعة من المفهوم الفكري والنظري للتطوير الحضري والتي تعكسه سياساته وأهدافه الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والعمرانية البعيدة المدى، وعادة ما تكون الإستراتيجية هي النصوص والمفاهيم النى يتضمنها التقرير ألانتمائي الشامل للتطوير المستقبلي للمدن من خلال التطوير الحضري والني تهدف إلى تحقيق ما يلي

–إعادة التطوير الحضري للمناطق القديمة والمتخلفة والتي تعد أجزاء تابعة للمدن، بغرض المحافظة على الأبنية ذات القيمة المعيارية، أو إعادة تأهيل المساكن المهجورة وتكييفها مع متطلبات الحاضر باعتبارها تعاني من حالة عمرانية متخلفة، وتحويل ما نم هدمه وإزالته من المباني المنفردة إلى عمارات سكنية متعددة الطابق مثلا ليستفاد منها جميع من تعرضت مناطقهم إلى إعادة التطوير

–حل أزمة السكن التي تعانيها المدن وهذا يتبنى أساليب مناسبة نتماشى وخصوصية كل مدينة لمفهوم الإسكان العمودي أو الأفقي باعتبار إن لكل منها مزاياه ومساوئه، منها ما يتعلق بالقيم الاجتماعية والثقافية وخصوصية وترفيه المسكن نفسه، وأثار التوسع على حساب الأراضي الصالحة للزراعة التي تحيط بالمدن[2] التي تتخلص من العجز في الخدمات الاجتماعية والمرافق الارتكازية والحد

[1] صبرينة معاوية ، مرجع سابق ، ص160 .

[2] احمد بوذراع ، مرجع سابق ، ص222 .

من الهجرة المتدفقة نحو المناطق السكنية المتخلفة، والتقليل من الكثافة السكانية داخل الغرفة، والحد من انتشار البطالة بين سكانها، والقضاء على التلوث والحرائق وإبراز الجانب الجمالي لإحياء المدن[1]

3 – سياسات التطوير الحضري :

سياسة التجديد الحضري	سياسة الإملاء الحضري	سياسة الأحياء والتجديد الشامل
الاهتمام ينصب في هذه السياسة على إحياء القيمة التفافية والجمالية والرمزية للعناصر العمرانية من عمارة وعمران وموقع بجانب الاهتمام بالقيمة الوظيفية	عملية إملاء الفجوات الموجودة في النسيج الحضري الذي يملك ارتباطات تاريخية وخصائص حضرية مميزة موحدة وترابطا بصريا من خلال إضافة بناء أو أبنية جديدة لتشكل بمجموعها نسيجا متراصا	أسلوب يتعامل مع مناطق التلف الحضري من خلال إعادة إحيائها بنمط يحافظ على شخصيتها الحضرية

[2]

4 – بدائل التطوير الحضري:

إذا كانت خطة التطوير الحضري للمناطق المتخلفة تسعى إلى تحقيق أهدافها وهذا لا يتم إلا إذا اعتمدت على مجموعة البدائل التي يتضمنها مناهج التطوير الحضري، وهي بمثابة مقترحات تطرح

[1] احمد بوذراع. مرجع سابق, ص223

[2] ناصر سعيد البلوي : **سياسات التطوير الحضري لمراكز المدن التطبيق على مدينة تبوك**, كلية العمارة والتخطيط, الرياض(السعودية) 2015.ص10

لغرضها للمناقشة لكي يستقر الرأي على اختيار أفضلها لتحقيق الأهداف العامة للتطوير الحضري المتمثلة في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية المدرجة في عملية التطوير الحضري للمناطق المتخلفة بالمدن وهي كما يلي :

أ- بديل الهدم والإزالة :

إن الغاية من هذا البديل هو التخلص من المناطق الحضرية المتخلفة عن طريق هدمها وإزالتها نهائيا من مرحلة واحدة,ثم إعادة بناؤها من جديد وكأنها لم تكن موجودة في المحيط الحضري، حيث يتوقع من هذا البديل باته يحقق احداف التطوير للمناطق إلا انه ذو اثأر سلبية أثناء الهدم وإزالة للمناطق المتخلفة، منها انه يعمل على زيادة حدة أزمة السكن والكثافة السكانية وارتفاع ثمن العقارات في المناطق الحضرية الأخرى، الشيء الذي يؤدي إلى زيادة ظهور مناطق متخلفة أخرى ضمن المحيط الحضري للمدن ويتطلب هدا البديل إمكانيات مادية وبشرية وفنية يصعب توفيرها في مرحلة واحدة[1] ولذا من الصعب الأخذ بهذا البديل للتطوير الحضري للمناطق المتخلفة بالمدن خاصة في الدول النامية النى تفتقد إلى إمكانيات مادية ومالية بتوفيرها في هذا المجال أمام الأولويات الضرورية الأخرى التي يحتاجها سكان المدن .

ب - بديل الترميم والصيانة:

إن الغاية من هذا البديل هي خطة التطوير الحضري هي إعادة تصليح الأبنية المهدمة والتالفة الآيلة للسقوط ، ضمن المناطق السكنية. وان الغرض من الصيانة هو فرض الاستدامة على الأبنية ذات الحالة الاستثنائية الجيدة. وعلى الرغم من إن هذا البديل أداة فعالة نحو تنفيذ خطط التطوير الحضري للمناطق التي تعاني مبانيها التخلف ، إلا انه لا يحقق أهداف التطوير العامة للمدن وأجزائها المتخلفة ، ولا يمكن الأخذ به في حالة أغلبية المباني السكنية متخلفة المناطق والمراكز الحضرية بالمدن .

[1] احمد بوذراع. مرجع سابق, ص224

جـ – بدائل التطوير المختلط:

يحتوي بديل التطوير المختلط على أكثر من أداة تنفيذ في برامج التطوير الحضري منها العناية بالصيانة للمباني ذات الحالة الاستثنائية الجيدة أو المتوسطة، والمحافظة على الأبنية ذات المباني المعمارية الجيدة ، وعليه فمن الأفضل الأخذ ببديل ومناسب مع الحالة العمرانية للمناطق الحضرية المتخلفة[1]

د – بديل التطوير بمراحل :

إن الغاية التي يسعى إليها البديل التطوير بمراحل بالنسبة للمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن هي العمل على إزالتها وهدمها، ثم إعادة بناءها من جديد ويتم ذلك وفق مراحل وفترات زمنية متتالية وهو بذلك يعتبر جزء مت عملية التطوير الشامل للمدن، وهو بذلك يتميز بخصائص مهمة كالأعداد والتنسيق والمتابعة أثناء تنفيذ مراحله وعليه فان التطوير بمراحل لهذا الأسلوب لا يسبب مشكلات اجتماعية وسكنية بالنسبة لسكان المناطق المجاورة للمناطق المتخلفة حضريا

هـ – البديل المختار للتطوير الحضري :

لا يتم الوصول إلى تبني بديل مختار يترشح للتطوير الحضري للمناطق المتخلفة بعد عرض جميع البدائل ومناقشة كل واحد على حدا ومن ثم يتم اختيار أفضل البدائل ليكون أداة للتطوير الحضري للمناطق المتخلفة وهذا للائمته من الناحية العمرانية، ولعدم خلقة للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن إن تؤثر على المناطق الحضرية الأخرى ، وان أفضل البدائل تلك تبني التطوير بمراحل للمنطقة المتخلفة، حيث يجزئها إلى عدة أجزاء يمثل كل جزء منها مرحلة محددة للتطوير وعلى هذا الأساس يتم تنفيذ إعادة التطوير على عدة مراحل متتالية تقدر لكل مرحلة بفترة زمنية محددة لتنفيذها [2]

الخلاصة :

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى ماهية التطوير الحضري وسياساته, ويتضح لنا من خلال هذا التطوير الحضري هو بمثابة إعادة بناء المدن وفق سياسات واستراتيجيات تهدف إلى ترقية المحيط

[1] احمد بوذراع, مرجع سابق ، ص225 .

[2] احمد بوذراع. مرجع نفسه ، ص225–226 .

الاجتماعي والطبيعي, وتحسين المستوى الاقتصادي لسكان المناطق الحضرية وبناء الهوية الثقافية للمدن والتقليل من التخلف الذي يصيب المباني .

الفـــــــــصـل الثـالث:المدينة والفاعلون الحضريون

أولا : المدينة:

1. تعريف المدينة
2. مراحل تطور المدن
3. وظائف المدن
4. مشكلات المدن

ثانيا: الفاعلون الحضريون

1. تعريف الفاعلون الحضريون
2. أنواع الفاعلون الحضريون
3. آليات مراقبة الفاعلون الحضريون
4. المخططات الكبرى للتهيئة العمرانية
5. عوائق التطوير الحضري من وجهة نظر الفاعلون الحضريون

تمـــهيـد :

إن الاهتمام بالمدينة يعد ظاهره قديمه قدم الحضارات ولدت نتيجة لتفاعل عدد من العوامل المتشابكة اجتماعيه ،اقتصاديا، ثقافيه، سياسيه، وللمدن مشاكل متنوعة ومختلفة تهدد سلامة الإنسان لذلك تطرقنا إلى الجوانب المتعلقة بالمدينة من حيث مراحل تطور المدن وظائفها ومشكلاتها.

كما أننا ركزنا في هذا الجانب على الفاعلون الحضريون وهم مختلف في الجهاد والهيئات المتدخلة في بناء المشروع الحضري حيث تطرقنا إلى أنواع الفاعلون الحضريون واليات المراقبة والتحكم في العمران، وفي الأخير عوائق التطوير الحضري من وجهه نظر الفاعلين الحضريين.

أولا : المدينة :

1. تعريف المدينة :

تعرف بأنها تجمع سكاني حيث غالبية السكان يعملون في التجارة ،أو الصناعة ،أو الإدارات العامة ،وقد عرف ابن خلدون المدينة بأنها امصار تمتلك ابنيه كبيره وأجرام وهياكل عظيمه وهي عامه حيث تحتاج إلى التعاون واجتماع الأيدي من اجل تخطيط المدن وتمصيرها .[1]

وعرفت أيضا "أنها عاصمة المركز أو المحافظة الحضارية بالإضافة إلى وحدات أخرى تعطي صفة التحضر لأسباب مختلفة قد تكون اقتصادية أو أمنية أو ديناميكيه أو إدارية.[2]

2. مراحل تطور المدن :

تتمثل كتابات "لوسين ممفورد" الاهتمام بالتطور التاريخي للحياة الحضرية ركز فيها على :

- **مرحله النشأة : اميوبوليس : Eopolis**

ويقصد بها المدينة في فضل قيامها وتتميز بانضمام بعض القرى إلى بعضها البعض واستقرار الحياة الاجتماعية إلى حدها ، وقد قامت المدينة في هذه المرحلة بعد اكتشاف الزراعة واستئناف الحيوان ،وتربيه الطيور ، والقيام الصناعات اليدوية، والحرفية البسيطة ، واكتشاف الإنسان للمعادن وهي تتمثل عند مرحله ما قبل التحضر.

---

[1] عمره إسماعيل محمد : **تخطيط المدن في العمران الاسلاميه وكاله الصحافة** ، فكر و فنون وكالة الصحافة العربية الجيزة مصر 2019 ص51

[2] أبو زيد راجح :**العمران المصرية**، المكتبة الأكاديمية شركة المساهمة المصرية ،القاهرة مصر، 2008 ص142

- **مرحلة المدينة الصغرى "البوليس" POLIS :**

وتشير الى مجتمع حضري متطور الى حدها تتميز بتقسيم الجزء للعامل في المجال الاقتصادي وبدرجة ما من التميز في المجال الحرف وتنوع الاعمال والوظائف كما تتميز بوضوح تنظيم الاجتماعي والاداري والتشريع فيها التجاره وتتسع الاسواق المتبادلة وظهور الفلسفة ومبادئ العلوم النظرية بينما احدى احتفظ بالاشكال التقليدية والقديمة الذي تنظيمات الأسرية والدينية والروابط الوثيقة بين الافراد والجماعات نظرا الإرتبطات بحدود مكانية إقليمية أكثر ضيقا.[1]

- **مرحلة المدنية المسيطرة المتروبوليس : Metropolis**

وتعرف بالمدينة الأم وتشير إلى المجتمع محلي حضري لموقع استراتيجي ومركزي يتكاثف فيه عدد السكان يتوفر فيها الطرق السهلة وتربطها بالريف شبكه من المواصلات فتكون مركز جذب للمهاجرين من مناطق مجاورة تمتع بمميزات تبادل خاصة في المجالين الاقتصادي والثقافي وتتركز فيها كل مظاهر النشاط الاجتماعي في رقعه المكان تشغلها أو يمارس وظائفه في إطارها.

- **مرحله المدينة الطاغية التيرانوبوليس : Tyrannopolis**

وتتمثل على درجه السيطرة الاقتصادية للمدينة ففيها تعتبر مسائل الميزانية والضرائب والنفقات .....من أهم الميكانيزمات المسيطرة كما تبدو المشكلات الإدارية الفيزيقية والسلوكية الناجمة عن اكبر حجم أوسع ما تكون انتشار ووضوحا ومن ثم يشهد هذا النموذج حركة واسعة النطاق من جانب سكانه.

- **مرحلة المدينة المنهارة " النيكروبوليس Nikropolis" :**

يتمثل هذا النموذج في مجتمع حضري نهاية المطاف في مراحل تطور الحضري ومع انه لم يتحقق بعد إلا انه واقع لامحال في نظر"ممفرود" عندما يصل تكافؤ إلى ذروته على اثر حرب أو ثورة أو انقلاب مختار بأفواه حضريه وأحياء جديدة للريف وتظهر ما اسماه "ممفرود" مدن الأشباح".[2]

[1] صبرينة معاوية : مرجع سابق ، ص 88 .

[2] صبرينة معاوية، المرجع السابق ، ص 88 .

3. وظائف المدن :

بحث عبر المدينة ذات مكانة حضارية يسعى إليها أفراد الراغبون في سد احتياجاتهم المعيشية حيث أنها غالبا متى تميز بمظهر وظيفي معين وعلى مر التاريخ نجد أنواع متعددة من المدن نشأت ونمت في ظل كينونة وظيفية أثرت على تكوينها ومن ثم نموها وقد ظهرت تصنيفها ذات أراء متضاربة منها التصنيف الذي وضعه " أورسو" والذي اقترحت وظائف للمدن وهي الوظيفة الإدارية الدفاعية الثقافية الإنتاجية المواصلات الوظيفية الترفيهية وفي التصنيف الأخر الوظائف المدن وجدنا أن انسب منها للمدينة هو الموضح كالتالي[1]

-الوظيفة الحربية :

الوظيفة الحربية ليست إلا وظيفة لاحقة كوسيلة امن حياه المدنية في وظيفتها الأساسية والأمثلة عن هذه المدن مدن انقلاع إنشائها الرومان مدينة العسكر.

-الوظيفة الإدارية :

المدينة هي مقر السلطة العامة وتشمل المنطقة التي حولها قبيلة قومية أكبر ومن أمثلة عنها السلطات الدولية في نيويورك وجنيف

-الوظيفة التجارية :

تتمثل وظيفة تجاريه الاهتمام الأول ومع تقدم الزمن تتزايد الأهمية التجارية ومن أمثلتها نجد مدن القاعدة تجاريه "ستيكافو" مدن المستودع التجاري "لندن"نيويورك ومدن الموانئ التجارية.

-الوظيفة السياسية :

كانت الإدارة ضرورة منذ نشاه المجتمع المستقر وكان لابد لها من أن تمارس من نقطه مركزيه فهي من الوظائف الأولية بدون شك ومن أمثلتها جميع عواصم الدول السياسية[2]

-الوظيفة السياحية والترفيهية :

هاتان الوظيفتان تشتركان معا في البطالة سواء مرضى لا يعلمون أو أصحاء ينشرون الراحة والرفاهية.

---

[1] بوزغاية باية، توسع المجال الحضري و مشروعات التنمية المستدامة " مدينة بسكرة نموذجا أطروحة الدكتورة كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية جامعة بسكرة 2016/2015 ص 51 .

[2] بوزغاية باية ، مرجع نفسه ، ص 25.

-الوظيفه الصناعية :

لقد ظهرت هذه المدن في العصر الحديث نتيجه للثوره الصناعيه الاليه الحديثه التي ادت الى تجمع عدد هائل من السكان في اماكن محدودة[1] واذا كانت الصناعة قد أدت الى قيام المدن الصناعيه فان مدن تخلق الصناعات كما نجد بعض المدن تخصصت في انتاج صناعات معينه مثل المدن صناعات الحديدية و المنسوجات.

- الوظيفه الدينية :

تضم المدن الاماكن المقدسه حيث حيث يحج اليها كل عام مئات الالاف من البشر مثل مكه التي يوجد بها الحرم النبوي الشريف والمدينه يوجد بها قبر الرسول محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم و يحج الى المدينه المسلمون فقط.

4. مشكلات المدن :

تختلف المدن الحضرية بعضها عن بعض فهي تتباين في معدلات النمو الحضري وفي دوافع النمو وقد فرض التحضر والنمو الحضري عددا من المشكلات المدينة التي أخذت تهدد سلامه الإنسان وبالتالي تختلف مشكلات المدينة في علاقتها بتحضر من مجتمع إلى أخر ومن مدينه إلى أخرى .[2]

أ - مشكلات الإسكان :

- أزمة حادة في الإسكان وخاصة في المدن الكبرى .

- المناطق المتدهورة، الأحياء القديمة بنائها في ماضي الطوب الأسقف الخشبية مع حرمانها من المرافق الأساسية .

- مدن الفقراء أو الأحياء السكن العشوائي (الصفح و الخشب و الكرتون) وهي أحياء لا مرافق وخدمات فيها ،تختلف نسبه سكان الأحياء الفقيرة دوله إلى أخرى .

[1] سليمان سنوسي: وظائف المدن وتخطيطها ،22 سبتمبر 2011 ،15جوان 2020
https://belkjcembenhabess.com

[2] ميداني شايب ذراع: واقع سياسة التهيئة العمرانية في ضوء التنمية المستدامة، اطروحه دكتوراه كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة بسكرة 2013- 2014 ص 23.

ب- مشكلة التنقل والاتصال:

- الازدحام وعرقله المرور وتضيف الشوارع خاصة في ساعات الذروة.
- تكدس وازدحام وسائل النقل العام مما يؤدي إلى تعطيلها ويقلل من عمرها الافتراضي.
- تنوع النقل وجود احدث السيارات إلى جانب دراجات عاديه هذا التنوع أطلق عليه (كرفال المرور).
- وسائل الاتصال انخفاض نسبه أجهزه الاتصال تلفزيونيه بالنسبة لعدد السكان في المدن الكبرى.

جـ - المشكلة التلوث :

التلوث السمعي (الضوضاء) يعد هذا النوع من التلوث من اهم عناصر تلوث البيئة في العصر الحديث ، وإن كان يتركز في المناطق الصناعية ،في مناطق التجمعات السكانية مزدحمة بالسكان و تعدد المصادر الضجيج التي تعاني منها المدن الكبرى سواء من السيارات والمركبات ووسائل النقل والورش المجال الصناعية والأجهزة الصوتية المذياع وتلفزيون ومكبرات الصوت و لعب الأطفال في الشوارع وهي كلها ضوضاء تتسبب في إشارة أعصاب كثير من الناس بالكثير بالإرهاق وأحيانا فقدان السيطرة على ضبط النفس عند مواجهة هذا الضجيج المحيط بهم.

- تلوث الماء :

إن مخلفات البشرية ومخلفات الصناعة و المبيدات الحشرية هي من تصدير الإنسان، التي يعد و مسؤول عن التلوث فهذه المخلفات عندما تلقى في الأنهار والبحار والمحيطات تلوث ما بها من الكائنات بالإضافة إلى اختراق شبكات مياه الصرف الصحي بمياه الشرب .[1]

-تلوث الهواء:

التلوث الهوائي هو عبارة عن حالة التي يكون فيها الجو محتويا على مواد تعتبر ضارة بالإنسان أو بمكونات البيئية واغلب العوامل المتسببة لتلوث الهواء عوامل مستهدفة من صنع الإنسان من قبل الآلة التي أبتكرها ويستخدم فيها الوقود، والثورة الصناعية التي ألقت كميات هائلة من الأدخنة في السماء وغيرها من العوامل التي انتشرت وتكاثرت نتيجة التطور الصناعي للبشرية.

[1] ميداني شايب الذراع : مرجع سابق , ص 24

د – انخفاض كفاءة المرافق:

مياه الشرب تحليه مياه البحر والاعتماد على المياه الجوفية ، و نقل المياه عن طريق الأنابيب وكثيرا ما تنفجر هذه الأنابيب.

–الكهرباء والطاقة : زيادة الاستهلاك الكهرباء في المدن الكبرى بمعدلات كبيره، انقطاع التيار الكهربائي وحدوث مرافق حرجه خاصة في المستشفيات والمصانع ، وأثناء مذاكره الطلاب أثناء الامتحانات ...

–الصرف الصحي: تكاد تكون مدن الدول النامية محرومة منه يؤدي عاجز شبكات الصرف إما للضغط الشديد على استخدامها أو لتأكلها إلى طفح في أجزاء من هذه الشبكات.

هـ– قصور في الخدمات :

–الخدمات التعليمية: تدفق المهاجرين من الريف إلى المدينة، وظهور أحياء السكن العشوائي يؤدي في كثير من الأحيان إلى انخفاض نسبه خدمات التعليم.

–الخدمات الصحية :انتشار أمراض الصناعة ، وعلى وجه الخصوص بالنسبة الأمراض الناتجة عن تلوث الهواء أو تسرب الغازات السامة من المنطقة الصناعية.

–الخدمات ثقافيه: مثل المسارح وصلت العرض وقعت الموسيقى والمكتبات العامة غالبا ما تكون هذه الخدمات بعيد عن وسط المدينة .[1]

–الخدمات الترفيهية :النوادي و الملاعب والحدائق العامة والمساحات الخضراء.

– المشكلات البيئية: يؤدي التلوث بجميع أنواعه وأشكاله انتشار الأمراض و الأوبئة ثقب الأوزون.

–انتشار البطالة يؤدي إلى الفقر والانحراف.

– ظهور مشكلات اجتماعية كسرقة والجريمة المنظمة.

[1] ميدني شايب ذراع : مرجع سابق ، ص 25.

ثانيا : الفاعلون الحضريون

1. تعريف الفاعلون حضريون:

هم الأطراف المعنية بالمشاركة في عمليه التخطيط الحضاري من اجل تنميه مجتمعاتهم المحلية.[1]

"الفاعلين الحضاريين أولئك الذين لهم وزنهم وتأثيرهم في الصناعات القرارات الابتكار لتطوير أساليب جديدة ، وترقيه آليات الحكم المحلي بالتوفيق مع السلطة المركزية والمؤسسات الاقتصادية الخاصة والعمومية والمجتمع المدني والمواطن."[2]

2 . أنواع الفاعلون الحضريون :

ينقسم الفاعلون الحضريون الى قسمين فاعلون رسميون و الغير الرسميون

أ.الفاعلون الحضريون الرسميون :

- مديرية البناء والتعمير.
- فرع مديرية التعمير والبناء.
- مديرية البيئة و العمران.
- مديرية الشؤون الاجتماعية.
- مكتب الدراسات والانجازات في التعمير.
- مديرية التخطيط التهيئة العمرانية بالولاية.

[1] احمد محي خلف صقر: **المحددات الاجتماعية والاقتصادية للتخطيط بالمشاركة في تنميه المجتمع المحلي والعالمي** (دراسة تحليليه ميدانيه جدول هولندا استراليا اندونيسيا تنزانيا مصر) ، دار التعليم الجامعي الاسكندريه ،2018 ،ص 58.

[2] بلعيدي نسيمة: الجوانب القانونية السياسة المدنية والعمران في الجزائر، رسالة ماجستير، كليه الحقوق جامعه قسنطينة ، 2013 – 2014 ص 64.

الولاية:

تعريف الولاية:

تعرف بأنها الجماعة إقليميه للدولة التي تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة ،وكلا المرفقين أو الهيئتين تحتويان على إدارة يعمل بها مجموعه من الموظفين يسهرون على خدمه المواطنين هؤلاء يخضعون لقانون الوظيفة العمومي، ويتم تقسيمهم بعد اجتياز مسابقه ويتم التقينهم بعد اجتياز لمسابقات تنظم وفق التشريع والتنظيم المعمول يهما ، ويعملون في مرافقين الولاية والبلدية بشكل دائم.[1]

مهام الولاية :

– المشاركة في تحديد مخطط التهيئة العمرانية ومراقبه تنفيذه .

– التنسيق مع المجالس الشعبية البلدية في كل أعمال الوقاية من التلوث ، والسهر على تطبيق أعمال الوقاية الصحية.

– حماية الغابات و تطوير الثروة الغابية والمجموعات النباتية الطبيعية و حماية الأراضي واستصلاح فيها وكذلك حماية طبيعيه.[2]

البلدية:

تعرف البلدية على أنها جزء من التراب الوطني يعيش فيه أفراد الذين يمثلون مجموعه من سكان تربطهم صلات القرابة والتعاون في مختلف النشاطات لتبادل المنفعة في شتى المجالات .[3]

مهام البلدية :

باعتبار البلدية الهيئة التي تجسد تطلعات المواطنين لا بد من توضيح دورها بالشراكة مع الولاية في التكفل السياسة المدنية وتسيرها وفي هذا الإطار نلخص البلدية في ما يلي

---

[1] عبد الله بخباز، **جريمه اخذ فوائد بصفة غير قانونية** ، دار الفجر للنشر والتوزيع القاهره مصر 2017 ص 70.

[2] ميداني شاب الذراع، مرجع سابق ،ص 134

[3] امال بن سمشة: **الأداء البشري في الاداره المحلية** ، مركز الكتاب الأكاديمي، سوق اهراس – الجزائر – 2018 صفحه 132

- تسيير استعمال مساحات و الأراضي .

- التنظيم وتيسير الأطر الحضارية للتجمعات السكانية .

- إنشاء لهياكل السياسية القاعدية والتكفل بقضايا البـيئة.

- توفير الخدمات العمومية للسكان.[1]

مهام مديرية التهيئة و التعمير:

- تنفيذ سياسة التعمير والبناء على المستوى المحلي.

- السهر بالتعاون مع مصالح الجماعات المحلية على التطبيق على آلية التعمير.

- الحرص في إطار القوانين والتنظيمات المعمول بها على تنفيذ تدابير نظام التعمير واحترام الجودة الهندسية بالبناء . مع المحافظة عن المعالم التاريخية والثقافية والطبيعية متميزة.

- متابعه تطوير محل معطيات المتعلقة بالدراسات وانجاز وكذا عقلنة البناء.

-السهر على التحكم في التكنولوجيات في تكلفه البناء التي لها علاقة مع الظرف الحالي. [2]

مهام المصالح والمكاتب المديرية البناء و التعمير :

مصلحة التعمير :

- السهر بالتعاون مع مصالح الجماعة المحلية على إيجاد وسائل التعمير وتنفيذها .

- الإدلاء بآراء تقنيه لإعداد مختلفة عقود التعمير.

- ضمان مراقبه مطابقة إجراء تعمير

- القيام بكل الإجراءات قصد تحسين الإطار المبني وتطوير سكن مطابق للمتطلبات الاجتماعية الجيواقليميه و التهيئة العقارية .

---

[1] عقاب عبد العزيز: مرجع سابق ، صفحه 78

[2] ميدني شايب الذراع : مرجع السابق، صفحه 191.

مكتب آليات التعمير :

– متابعة دراسات التهيئة والتعمير الرامية إلى حكم في تطوير الإقليم البلدي بالتعاون مع المؤهلة.

– ضمان التشاور في إطار إعداد وسائل تعمير بالتعاون مع الجماعات المحلية.

– تنفيذ و متابعة سير تعلم وإعداد وسائل التهيئة و التعمير بالتعاون مع الجماعات المحلية.[1]

– السهر على اتخاذ التدابير التشريعية خاصة لبعض المناطق من إقليم بتعاون مع المصالح المؤهلة.

مكتب التأطير و الترقية العقارية

– البحث على عمليات التجديد الحضري و متابعتها.

– المساعدة التقنية للمتعاقدين المكلفين بتسيير عملية التجديد الحضري و الترقية العقارية.

–تأطير المتعاملين العقاريين الاستعمال العقلاني للأراضي.

– متابعه عمليات الترقية النشاطات الهيكلية .

مكتب شهادات التعمير والمراقبة :

– السهر على تطبيق الأحكام الشرعية والتنظيمية في مجال التهيئة و التعمير و الهندسة المعمارية.[2]

مكتب الدراسات ومقاييس البناء:

متابعه تطور وسائل الدراسات وانجاز في الولاية والبحث عن الطرق ووسائل استقرارها تطويرها .

– ضمان جمع والاستغلال جمل المعطيات المتعلقة بالدراسات وانجاز وتوفير البناء.

– تنفيذ في إطار الصلاحيات المخولة له المخطط السنوية للقطاع طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية.

مصلحه البناء : وتعمل على

– متابعه سير اتجاهات أسواق مواد البناء .

[1] ميداني شايب الذراع : مرجع سابق ، ص192

[2] ميداني شايب الذراع : مرجع نفسه ، ص 193

- المشاركة في إعداد وتطبيق النظام التقني في مجال البناء.
- تنفيذ السياسة التقنية في البناء.
- تطوير انظمه البناء و قواعده.

مكتب الهندسة المعمارية: وتتركز أعماله في

- السهر على الدراسات الخاصة بالمشاريع الهيكلية و المعالم الحضارية.
- المشاركة في دراسة الملفات الخاصة برخص البناء و تتحقق فيها .
- ترقيه إجراءات الإدماج البناء التلقائية التجمعات السكنية في مجال التعمير والهندسة المعمارية. [1]

ب – الفاعلون الحضريون الغير الرسميون :

- **المواطن و المجتمع المدني :**

ان ترقية مشاركة المواطن بعتباره مستعمل الخدمة العمومية في مشروع تطوير وتسيير وسطه الحضري عن طريق تعميم الشعور بالإنتماء الى المدينة ، اين تتعايش مختلف الطبقات الاجتماعية ، وفق اهداف جماعية مشتركة ، بإدماج المواطن في بناء المدينة وفتح قنوات الحوار لتسجيل انشغلاتهم

لإن الاشكالية لا تكمن في بناء المساكن و انجاز المنشآت العمرانية فقط ، و إنما اتاحة الفرصة للمواطن المتحضر بأن يحتفظ بشخصيته مع الاستفادة من اهمية القوى الفاعلة في المجتمع عن طريق اضافة العامل الشخصي الى العامل الجماعي متمثلا في المجتمع المدني .

- **مهام المواطن :**

ان من القضاية المستحدثة في القوانين السارية المفعول المتعلقة بإدارة وتخطيط و تسيير المدن النص على المراقب الشعبية المباشرة لحماية الإطار المعيشي وترقيه الإطار العمراني بتوفير الشروط والآليات الكافية لها باشتراك المواطن في البرنامج والانشطه المتعلقة بتسيير المدينة وكذا مساهمته

[1] ميدني شايب الذراع : مرجع سابق ، صفحه 193.

في تحسين إطاره المعيشي وفي الواقع إن مبدأ المشاركة العامة في التسيير والاداره لا يمكن إن ينجح بدون اشتراك الفعال للمواطن، في اعتبار مستفيد من الخدمة العمومية يتجسد ذلك في :[1]

– يتم إعلام المواطن حولهم المشاريع المراد القيام بها داخل البلدية، من خلال تعليق قرار للاستشارة بمقر المجلس الشعبي البلدي، و البلدية المعنية بالمخطط .

– إبداء راية بالنسبة للمشاريع عن موضوع للاستشارة العمومية.

– **مهام الجمعيات :**

لذا عليها لمشاركه المواطنين الفعلية و الفعالة في تسيير والاداره ساهمت جمعيه الإحياء المعتمدة لدى لولاية والتي تحرص على نوعيه الحياة الاجتماعية والبيئية وكذا التعمير في بعض القرارات من اجل الصالح العام اسم كان ورغباتهم ،المساهمة في تسيير و تنفيذ البرامج والمشاريع .ويمكن القول ان نمط المشاركة في التسيير من خلال الجمعيات التي تدافع عن مصالح السكان وتتمثل ادوار الجمعيات في ما يلي:[2]

– طلب المساعدات المالية من البلدية للمساهمة في استكمال إشغال الربط بشبكات في ظل نقص الموارد المحلية للسكان.

– الدفاع عن حقوق المواطنين في إنشاء محلات تجاريه وتحقيق ازدواجية استخدام السكن بالنسبة تخصيص الاجتماعية .

– تنظيم الحياة العامة تحسين السكان بضرورة المحافظة على المحيط العمراني، و الترقية في الحي باستثناء المساحات الخضراء

3.آليات المراقبة و التحكم في العمران:

اسند التشريع صلاحيات القوه العمومية للبلديات ، في ميدان تنظيم ومراقبه عمران، في معالجه الحالات تدهور الحضاري، بتمكينها من إخضاع كل عمليه التعمير والتهيئة لتدقيق قانون صارم وردعي حيث يتوجب على البلديات "التحقق من الالتزام تخصيص الأراضي والقواعد استعمالها، مع مراقبه دائما لمطابقة

[1] بلعيدي نسيمة : مرجع سابق، ص 81.

[2] بلعيدي نسيمة : مرجع نفسه ، ص 83.

عمليات البناء والشروط المحددة في القوانين والتنظيمات وكذلك الحفاظ على التراث العمراني والمعماري ،والطابع الجمالي وحماية المواقع الاثريه وطبيعيه ومراعاة الأراضي الزراعية والمساحات الخضراء،و السهر على احترام المقاييس والتعليمات في مجال العمران بما يضمن تطبيق معايير ومواصفات والضوابط خيرك لاستخدام ومطابقة لعمران ،مع أهداف مخططات التهيئة والتعمير، وهذا ما تم تأكيده في قانون البلدية 11- 10 المؤرخ في 22 يوليو 2011.

وتأسيسا على ذلك حصر القانون سلطة منع كل الرخص المرتبطة بالبناء والتجزئة ، وتقسيم والمطابقة والهدم في يد رئيس المجلس الشعبي البلدي، باستثناء تلك المتعلقة بعمليه البناء التي تكون لصالح الدولة أو الولاية، والتي تعود للسلطة الوالي مع توسيع هذه السلطة إلى مراقبه والمتابعة عمليات البناء حتى الانجاز الكلي للمشروع . وشرط رخصه تلبينه لأجل

" تشيد بناءات الجديدة مهما كان استعمالها و لتمديد البنايات الموجودة، و لتفسير البناء الذي ليس الحيطان الضخمة منه، أو الواجهات المقصية السامة العمومية ، والانجاز جدار صلب لتدعيم أو التسييج " كما يمنع الشروع في أشغال البناء بدون رخصه أو انجازها دون احترام المخططات البنائية التي سمحت بالحصول على رخصه البناء"[1]

ويلزم القانون، رئيس المجلس الشعبي البلدي، وكذا الأعوان المؤهلون قانون " بزيادة كل البنايات في طور الانجاز، والقيام المعاينات التي يرونها ضرورية ، وطالب الوثائق الخاصة بالبناء والاطلاع عليها

في كل وقت" يحول صلاحية البحث والمعاينة المخالفة لإحكام القانون لكل من مفتشي التعمير ، و أعوان بلدية المكلفين بالتعمير، وموظفو إدارة التعمير والهندسة المعمارية والهندسة العمرانية الذين يؤدون اليمين إمام رئيس المحكمة المختصة ويمكنهم الاستعانة بالقوة العمومية، في حال عرقلة ممارسة مهامهم.

وفي حال البناء بدون رخصة ، و مرعاه للمتابعات الجزائرية يصدر رئيس المجلس المختص " قرار بهدم البناء اقل ثمانية أيام من تاريخ استلام محضر إثبات المخالفة ولينفذ هذا القرار مباشرة".

[1] حمودي محمد ، جلول زناتي: **تسريع التعمير و التطوير العقاري في الجزائر و دوره في التنمية**. مجلة افاق علمية ، العدد 03 ، المركز الجامعي بتندوف 2019 ص 245-247 .

كما يلزم القانون صاحي بالبناء عنده تمام والأشغال بإذن بعد مطابقتها مع رخصه البناء في شهادة المطابقة تسلم حسب الحالة من قبل رئيس المجلس الشعبي البلدي او الولائي وفي حال عدم التأكد من مطابقة البيانات لرخصه البناء المسلمة يعرض شعار للأمر على الجهات القضائية المختصة، التي تقرر أما بقيام بمطابقة البناء أو هضمه جزئيا أو كليا من اجل تحديده وفي تطور ايجابي منح القانون للمجتمع المدني حق المراجعة والمسالة في ميدان التعمير حيث يمكن لكل جمعيه تشكلت بسيفه قانونيه ثانوي بموجب قانون قانونها الأساسي إن تعمل من اجل تهيئه إطار الحياة وحماية المحيط إن تطالب بالحقوق المعترف بها في المدني في ما يتعلق بمخالفات الأحكام للتسريع الساري المعمول به في مجال التدريس التهيئة والتعمير وان كان المشروع الجزائري في القانون 90 – 29 اقتصاد عمليه التغيير على على لتغلبيه المباني أو تعديل الوجه الخارجية فان في إطار مرسوم تنفيذ 15–19 مشتملات الارضيه ومقاييس والواجهة والاستعمال الوجه والهيكل الحامل لبناية .

وبالرغم من هذه الترسانة الردعية والصرامة التقييد التي وضعها القانون ، فان التطبيق الميداني لا يزال محدودا حيث يتزايد يوميا ، وعلم مرأى من السلطات البلدية، عدد المباني المخالفة للقانون ، دون أي تدخل ، حيث تأكد معطيات وزاره بالنسبة للسداسي الأخير من سنه 2007 بن 10 فقط من عدد المباني المخالفة للتشريعات خوف أحوال اجزيها على أو عجزها عن توفير المأوي ،بعد الإخلاء القسري لأصحاب هذه المباني.

شرطه العمران :

لقد تم استحداث جهاز وحدات شرطه العمران وحماية البيئة وذلك بموجب مقرر رقم 5078 المؤرخ في 08 – 05 – 1983 وذلك على مستوى الجزائر العاصمة ،ليمتد بعد ذلك إلى باقي الولايات، و قد تم تجميد نشاط هذا الجهاز في سنه 1991 بموجب مقرر رقم 1435 المؤرخ 21 – 07 – 1991 وذلك بسبب الأوضاع الامنيه في تلك الفترة، إلا انه وفي تنامي ظاهره البناء الفوضوي و تزايد المخالفات المتعلقة بالبيئة استدعى الأمر من وزاره الداخلية أعاده بحث هذه الوحدات " شرطه العمران وحماية البيئة" من جديد ابتداء من سنه 1997 في العاصمة وتوسيعها سنه 1999 على كافه الدوائر التابعة لها بداية من شهر ابريل2 0 ثم إعادة تستنبط هذه الوحدات مستوى أهم المدن كبرى: وهران ،قسنطينه ،عنابه، و انتهى المخطط بتدعيم هذه الفرق والوحدات في شهر أوت 2000 وكافه الوطني.[1]

[1] علي عثماني: "دور الأجهزة الأمنية في مجال حماية البيئة الطبيعية في الجزائر" ، مجلة الاجتهاد للدارسات القانونية و الاقتصاد ، المركز الجامعي أفلو، 2019،ص 211.

دور شرطه العمران:

– السهر على تطبيق الإحكام التشريعية والتنظيمية في مجال تهيئه وتعمير وحماية البيئة حيث يتميز نشاطها الوقائي والردعي .

– تقديم المساعدة لأعوان الدولة و الأعوان البلدية المكلفون بالمراقبة الاداريه لأشغال بناء وبالأخص في حاله تعرضهم للمضايقات والعراقيل التي تقللن أدائهم.

– تنظيم حمله تحسسيه والتنظيمية لصالح المواطنين وذلك بالتنسيق مع بعض وسائل الإعلام.

– السهر على جمال المدن والتجمعات والأحياء السكنية ومنع كل أشكال البناء الفوضوي الاستغلال الغير شرعي الأراضي، وتبليغ السلطات المختصة على كل أشكال البناء الفوضوي.

– محاربه كل مظاهر تجاوزات التي تؤثر على البيئة و النظافة و الصحة العمومية و تحرير محاضر ضد المخالفين بعد المعاينة والسيطرة على الميدان في الدوريات وعمليات مراقبة.[1]

4.المخططات الكبرى للتهيئة العمرانية:

تعريف أدوات تهيئه والتعمير:

لقد عرفت الجزائر فكره المخططات العمرانية منذ الاحتلال الفرنسي لاسيما في قانون 14 مارس 1914 والذي جاء بفكره" مخطط التوجيهي العام" و"المختطط توجيه للتعمير" وذلك كمحاوله من السلطات الفرنسية في تلك الفترة لجلب انتباه الجزائريين يعاني منها الجزائريين بينها خاصة في مجال السكن. وهذا ما تجلى بوضوح أكثر في المخطط قسنطينة ، و بعد الاستقلال تم الاعتماد في مجال التعمير عن نفس المخططات الموروثة عن الاستعمار والبقية سارية المفعول حتى سنه 1974، لتظهر بعد ذلك فكره المخطط العمراني والمخطط العمراني المؤقت.[2]

[1] علي عثماني: مرجع سابق ، ص 211.

[2] بوزغايه باية: "المخططات العمرانية احد عوامل توسع المجال الحضاري من اجل تحقيق التنمية المستدامة"، مدينه بسكرة نموذجا مجله العلوم الانسانيه والاجتماعية العدد 15 ورقله الجزائر، 2014 ،ص 43.

1.4.المخطط الوطني لتهيئة العمرانية : SNAZ

يكون على مستوى الوطني، تؤسسه السلطة المركزية (الدولة) وهو يعكس المنظور المستقبلية لشغل التراب الوطني.

بالنظر إلى استراتيجيه التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الأمد الطويل (20 سنه) إلى غاية 2000 ويشكل إطار استدلالي توزيع الاستثمارات التنموية النشاطات وسكان وثروات حسبها ما يتطلبه لتحقيق التوازن بين المناطق الساحلية والداخلية .

و يحدد التوجيهات الاساسيه للتنظيم التنمية كالأتي:

- يحدد لاستراتيجيه العامة لعمليات شغل الوطني وقواعد اعاده التوزيع المتوازن للأنشطة و التعمير على الأمد المستقبلي.

- يضبط مبادئ التي تتحكم في تنظيم الهياكل الاساسيه الكبرى و تحديد موقعها .

- يحدد الكيفية التي ينبغي بواسطتها لتحقيق التنمية الوطنية في كل المجالات.

- يضمن التوزيع المالي والجبائي بتساوي.

- يحدد محاور التنمية عبر الحدود في إطار التنمية المغاربة .[1]

2.4.المخطط الجهوي لتهيئة العمرانية:SRAT

سيكون على مستوى الجهوي مابين الولايات حوالي 9 ولايات،تؤسسه السلطة المركزية (الدولة)بالتشاور مع الندوة الاقتصادية والاجتماعية للجهة و هو أداة استراتيجيه تتبع التوجيهات والمبادئ المقررة في المخطط الوطني التهيئة العمرانية ويبين الصور المستقبلية لإقليم الجهة، ويهدف إلى القضاء التدريب على الاختلالات والفوارق الجهوية و يشجع التنمية والتكامل بين الجهات ويحدد عموما ما يلي :

- يوضح بالنسبه لكل مجموعه إقليميه قواعد التوزيع المتوازن الانشطه و توطين السكان .

- تنظيم البيئة الحضرية وتوزيعها .

[1] سنوسي رفيقه : ادوات التهيئه والتعمير بين التشريع التطبيق دراسه حاله مدنيه باتنة، رساله ماجستير، معهد الهندسه المدنيه والري والهندسه المعماريه ، باتنة، 2010-2011 ،الصفحات 11.

– يفضل البرامج و ينظم الهياكل الاساسيه والتجهيزات المهيكلة.

– ينسق مختلف المبادرات في مجال العمل الاقتصادي.[1]

3.4.مخطط التهيئة الولائية : PAW

يكون على المستوى الولائي تؤسسه الولاية بالتشاور مع الأعوان الاقتصاديين و الاجتماعيين للولاية و المجالس المداولة بالولاية و البلديات و ممثلي الجمعيات المهنية و المستعملين، يأخذ هذا المخطط بعين الاعتبار توجيهات المخططين الوطني و الجهوي لتنمية العمرانية SNAT, SRAT ' يحدد المخطط الولائي كل من :

–توجيهات الرئيسية لكل بلدية ووظيفتها المهنية .

–يحدد مواقع الهياكل الكبرى و مناطق النشاطات و مناطق الأنشطة الاقتصادية الخاصة بالاستصلاح.

–توزيع السكان و الأنشطة المختلفة بما يتوافق مع توجيهات التنمية و الأعمال الواجب القيام بها من أجل إعادة التوازن الجهوي. [2]

4.4. مخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير: PDAU

إن المخطط التوجيهي للتهيئة التعمير هو أداه للتخطيط المجال و التسيير الحضاري يحدد توجيهات الاساسيه لتهيئه العمرانية البلدية المعنية اخذ بعين الاعتبار تصاميم التهيئة و مخططات التنمية ويضبط الصيغ المرجعية لمخطط شغل الأراضي.

موضوعه :

– تحديد التخصص العام الأراضي على مجموع تراب البلدية أو مجموعه البلديات وهذا بتقسيم إقليمها إلى أربعه قطاعات هي:

– القطاعات المعمرة، القطاعات المبرمجة لتعمير، قطاع التعمير المستقبلية و القطاعات الغير قابل للتعمير.

[1] سنوسي رفيقة: مرجع سابق، ص31.

[2] سنوسي رفيقة: المرجع نفسه ، ص 31.

– تحديد توسيع مباني سكنيه ، وتمركز مصالح النشاطات وطبيعة ومواقع التجهيزات الكبرى والهياكل الاساسيه .

– تحديد مناطق تدخل في الانسجه الحضرية ،والمناطق الواجب حمايتها .[1]

أهـــدافه:

من الأهداف المنتظرة من إعداد مخطط توجيهي تهيئه والتعمير تتمثل فيما يلي:

– تحديد توجيهات أساسيه لتهيئه مجال البلدية أو البلديات المعنية انطلاقا من توجيهات عامه التي تقدمها أداء أدوات التهيئة الاقليميه و اعتماد على مخططات التنمية.

– يحدد شروط عقليه باستعمال المجال وتهدف الى استخدام العقلاني والأمثل للموارد الاقتصادية.

– يحدد اجل انجاز مخططات شغل الأراضي ومناطق التدخل على النسيج العمراني.

– يقسم المجال المعنى إلى قطاعات معمرة، قطاعات قابله للتعمير على المدى القريب والمتوسط والقطاعات واخرى قابلة للتعمير.

نلاحظ إن أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لا تقتصر حسب ما يقتضيه النسيج العمراني بل بهدف أيضا إلى تحديد المناطق الواجب حمايتها.[2]

5.4.مخطط شغل الأراضي POSS:

هو أداة من أدوات التعمير يغطي في غالب الأحيان تراب البلدية كأمله تنفتح تحدد فيه و بصفة مفصل قواعد وحقوق استخدام الأراضي والبناء في إطار احترام القواعد التي تضمنها مخطط التوجيهي للتهيئه والتعمير.

أهداف مخطط شغل الاراضي:

لقد أكد قانون 90- 29 المتعلق تهيئه والتعمير المعدل و المتمم على أهداف مخطط شغل الأراضي طبقا بمايلي :

[1] غواس حسينة: الاليات القانونيه لتسهيل العمران، رساله ماجستير، كليه الحقوق، قسنطينة 2011-2012 ص 14

[2] غواس حسينة: مرجع نفسه ، ص 16 .

تحديد بصفة مفصلة الشكل الحضري بالنسبة للقطاع والقطاعات المعنية، حقوق البناء واستعمالات الأراضي.

- يضبط المظاهر الخارجية للعمارات.

- تحديث الارتفاقات.

- تحديد المساحة العمومية و المساحات الخضراء و المواقع المخصصة للمنشات العمومية و المنشات ذات المصلحة العامة و كذا تخطيطات و ميزات الطرق المرور.

- تحديد الأحياء و الشوارع و النصب التذكاري، و المناطق و المواقع الواجب حمايتها و تجديدها و إصلاحها .[1]

- بيان موقع المباني موقعي بالنسبة إلى الطرق العمومية وموقعها وتحديد الطرق و الشبكات المختلفة التي تتحملها الدولة.

[1] غواس حسينة : مرجع سابق ، ص 26-27.

الشكل رقم 01

أدوات التهيئة و التعمير حسب مستويات التخطيط [1]

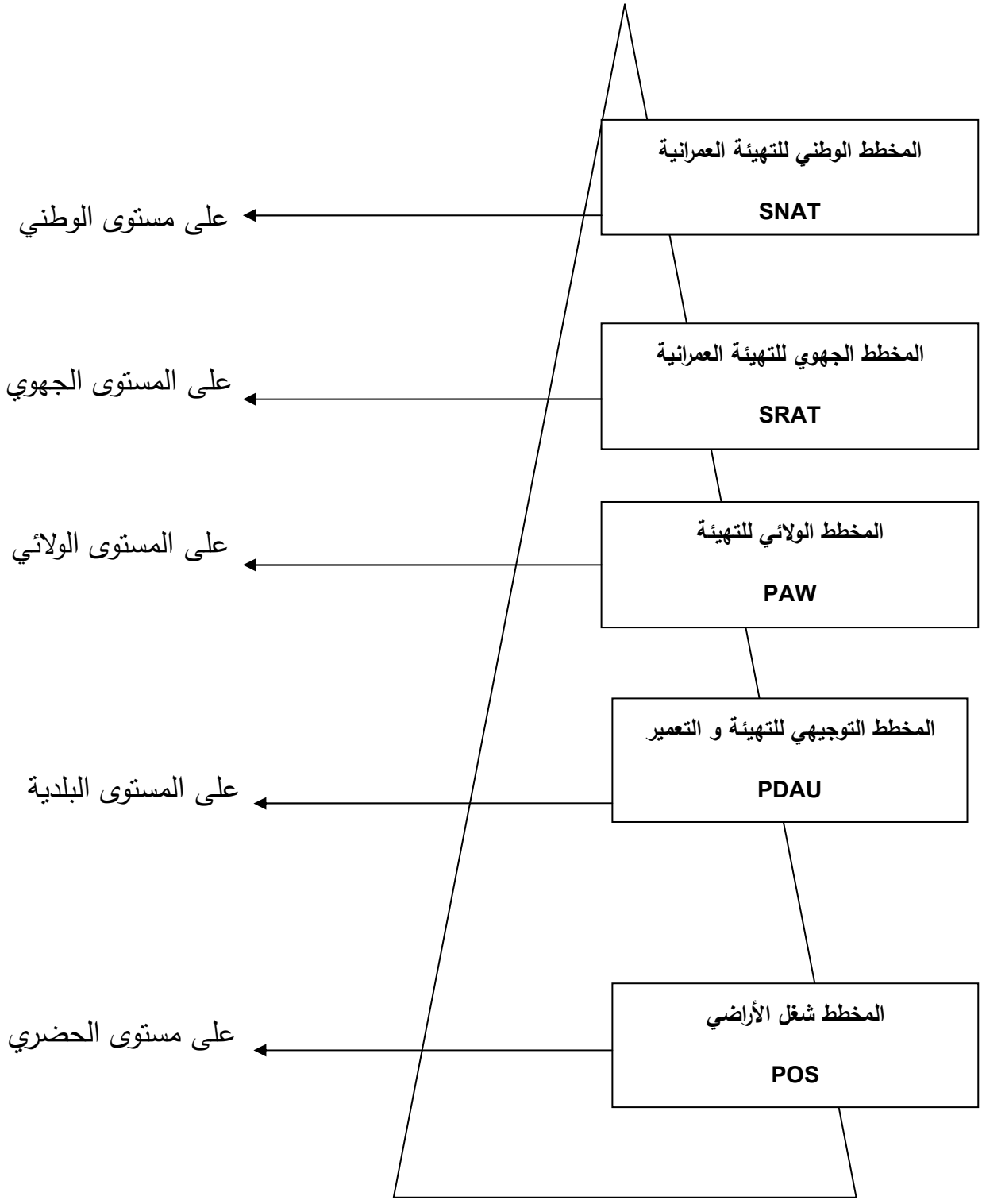

[1] رفيقة سنوسي : أدوات التهيئة و التعمير بين التشريع و التطبيق ، دراسة الحالة مدنية باتنة ، رسالة ماجيستر ، معهد الهندسة المدنية و الري والهندسة المعمارية، باتنة 2010، ص 37.

5.عوائق التطوير الحضري من وجهة نظر الفاعلون الحضريون:

- عدم الاستيعاب الصحيح للمفرد تطوير بحد ذاته.
- برنامج التمويل والاستثمار .
- غياب القيمة الثقافية لدى المجتمع تجاه ليس من حيث الاهميه ولكن من حيث الاستخدام.[1]

وفي الأخير نستنتج بان العوائق التي نجد من عمليه تطوير الحضارية،هي عوائق فيها كل من المواطنين لقلة وعيهم و الجهات والهيئات الرسمية من خلال سوء التسيير والتنسيق.

الخـــــــلاصــة:

لقد تعرضنا في هذا الفصل إلى جزأين الأول يتمثل في المدينة ومراحل تطورها ووظائفها والمشكلات التي تعاني منها المدن، والجزء الثاني يتمثل في الفعلين الحضاريين الرسمين والغير الرسمين واليات المراقبة والتحكم في العمران ، وكذا مختلف مخططات الكبرى التهيئة العمرانية بالاضافة إلى عوائق التطوير من جهة النظر الفاعلين حضريين.

[1] التخطيط العمراني مراكز المدن بين سياسات ومعوقات التطوير
http://www.layoutimg.com
16 ابريل 2017 ،20 أوت 2020

الفصل الرابع : عرض وتحليل البيانات

1. معطيات حول مدينة بسكرة
2. معوقات التطوير الحضري في مدينة بسكرة
3. تفريغ البيانات وتحليلها
4. مناقشة النتائج في ضوء التسائلات الفرعية
5. مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة
6. مناقشة النتائج في ضوء هدف البحث

1- معطيات حول مدينة بسكرة:

نشأة مدينة بسكرة:

إرتبطت نشأة مدينة بسكرة، إرتباطا وثيقا بتاريخ الزيبان، وكانت دائما عاصمة له، ولازالت كذلك، لأن كل الفترات التي تعاقبت عليها، ونسجت تاريخها، لها إنعكاسات على هذه المنطقة بأكملها، ولكي نفهم تشكيل واقعها الحضري، لابد من رسم تطوره التاريخي في عدة مراحل، لأنه من خلال الدراسة التاريخية، نستطيع أن نستكشف مراحل نموها، لأن الحاضر هو إمتداد للماضي.

وقد عرفت مدينة بسكرة منذ نشأتها إلى يومنا هذا، مراحل عديدة لنموها العمراني، هذا ما تبينه الشاهدة على ذلك، (آثار ماقبل التاريخ، آثار رومانية، آثار إسلامية، وأخيرا الآثار الفرنسية).

وتارة يكون هذا النمو من الشرق، وتارة من الغرب، وهذه السمة تميز كل مدن الواحات، خاصة مدن الزاب.

أ. أصل التسمية:

لقد ظلت التسمية الحقيقية لمدينة بسكرة، محل خلاف بين المؤرخين، سواء منهم العرب، أو الأجانب، فمنهم يؤكد أن إسمها مشتق من فسيرة Vescera، الروماني الأصل، الذي يعني المحطة، أو الموقع التجاري.[1]

تحتل مدينة بسكرة موقعا طبيعيا إستراتيجيا، إذ تقع أسفل سفوح الأطلس الصحراوي، فهي بذلك تستفيد من شبكة هيدروغرافية، تخترقه وديان ومجاري مائية، وبالتحديد تقع شرق خط غرينيتش، بين خطي طول 5° و 6° شمالا، وبين خطي عرض 34° و 35°.

وتتربع المدينة على مساحة 446 كلم2، أي نسبة 2.07 من المساحة الإجمالية للولاية، حدود البلدية:

- من الشمال: كل من بلدية برانيس، ولوطاية.
- من الشرق: بلدية مشونش.

[1] صبرينة معاوية: مرجع سابق، ص171.

- من الجنوب: مجموع بلديات، سيدي عقبة، أوماش، وإمليلي.
- من الغرب: بلدية كل من طولقة، وبوشقرون.

فمدينة بسكرة تتموضع على منطقة سهلية، ضمن حوض ترسيبي، إذ أنها تتموضع على مجال منبسط ذو إنحدارات متفاوتة، تخترقه وديان ومجاري مائية، حيث جملة هذه العوائق أعطت الشكل المميز للنسيج العمراني.[1]

المعطيات الجغرافية والطبيعية:

الموقع:

تبرز أهمية ولاية بسكرة في وقوعها في منطقة إنتقالية، على محورين لحركة المرور، الأول يربط بين الشمال الشرقي الجزائر بجنوبه، بواسطة الطريق الوطني –رقم03– ، وبالثاني بين الشرق والغرب، بواسطة الطريق الوطني –رقم 06– ،تقع تحت سفوح كتلة جبال الأوراس، التي تمثل الحد الطبيعي بينها وبين الشمال، تتربع على مساحة

تقدر ب21.509.80 كم2، تضم 33 بلدية، 12 دائرة، ويحدها:

- ولاية باتنة من الشمال.
- ولاية المسيلة من الشمال الغربي.
- ولاية خنشلة من الشمال الشرقي.
- ولاية الجلفة من الجنوب الغربي.
- ولاية الوادي من الجنوب الشرقي.
- ولاية ورقلة من الجنوب.[2]

نظرا لموقعها الإستراتيجي، الذي أهلها أن تكون منطقة عبور، والبقاء بين الشمال والجنوب.

ومنهم من يرى أن التسمية الأول،ى هي وهي كذلك رومانية، وتعني المنبع المعدني، نسبة لحمام الصالحين.

[1] بوزغاية باية: مرجع سابق، ص281.

[2] بوزغاية باية: مرجع سابق، ص280.

ويرى زهير الزهراوي: أن كلمة بسكرة ترمز إلى حلاوة تمرها (دقلة نور)، التي تزخر بها المنطقة.[1]

الإطار الإداري:

صنفت بسكرة "ولاية" أثناء التقسيم الإداري لسنة 1974، وكانت تضم أنذاك 22 بلدية، وستة دوائر، وبعد

التقسيم الإداري لسنة 1984، إنقسم إلى شطرين:

ولاية بسكرة وولاية الوادي، والمغير، فأصبحت تضم 33 بلدية، وأربعة دوائر:

- أولاد جلال.
- سيدي عقبة.
- طولقة.
- لوطاية.

أما بسكرة كونها تمثل مقر الولاية على حدى، وقد ألحقت بالولاية بلديات جديدة، على إثر هذا التقسيم وهي:

- بلدية خنقة سيدي ناجي، من ولاية تبسة.
- بلدية القنطرة، وعين زعطوط، من ولاية باتنة.
- بلدية الشعيبة (أولاد رحمة)، من ولاية المسيلة.

وفي سنة 1991، تم تعديل إداري طفيف على الدوائر، حيث أصبح عددها 12 دائرة، وبقي عدد البلديات

على حاله، أي 33 بلدية، أعيد تقسيمها على الدوائر حسب التقسيم الحالي.

[1] صبرينة معاوية: مرجع سابق، ص171.

فالموقع الجغرافي الفعال للمدينة، أي بالنسبة لما حولها من ظواهر بشرية، باعتبارها عاصمة إقليمية لولاية بسكرة

ومنه، فإن البلدية تقع في القطب الجنوبي الشرقي، في إحدى نقاط أجزاءه الشمالية، وتسيطر عليها طرق النقل

البري والسكة الحديدية في حركتها التجارية، بحيث تمر بها.[1]

- الطريق الوطني رقم 03 الرابط بين بسكرة وباتنة شمالا وبسكرة وورقلة جنوبا.
- الطريق الوطني رقم 46 الرابط بين بسكرة وبوسعادة غربا.
- الطريق الوطني رقم 83 الرابط بين بسكرة و خنقة سيدي ناجي (إتجاه خنشلة).
- الطريق الوطني رقم 87 الرباط بين بسكرة ومنعة إتجاه باتنة.
- الطريق الوطني رقم 31 الرباط بين بسكرة وأريس.

مما جعلها تشكل أهمية كبرى في عملية الإتصال بين هذه الولايات.

[1] مرجع سابق، ص281.

المجال السكاني:

تقديرات السكان إلى غاية 2018/12/31

أعلنت تقديرات السكان إلى غاية 2018/12/31:

- نسبة النمو السنوي 2.30.%
- الكثافة السكانية 43 ساكن/كم².
- العدد الإجمالي للسكان بلغ 430.590 نسمة منهم:

- 467710 ذكور بنسبة 50.26%
- 462870 إناث بنسبة 49.74%.

- توزيع عدد سكان الولاية حسب التنشئة.

- تجمعات مقر البلدية 717705 نسمة أي بنسبة 77.12.%
- تجمعات ثانوية 76005 نسمة أي نسبة 11.17%.
- المناطق الصحراوية 125574 نسمة أي نسبة 13.49.%
- السكان الرحل 11234 نسمة أي نسبة 1.21 %.[1]

2- معوقات التطوير الحضري في مدينة بسكرة

2-1-**المعوقات التنظيمية:** وتتمثل في:

أ. سوء التسيير الحضري: لقد نتج عن القرارات التي تتخذها الإدارة الحضرية في تسيير المجال العمراني وتنميته بعيدا عن الواقع ودون ربط تخطيط المدن بالتخطيط الإقليمي ما دفع بها في الخوض في أزمات إجتماعية كالفقر والتخلف وأزمة السكن التي تظهر في التعمير والسكن الفوضوي.[2]

[1] وثيقة موتوغرافية ، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية ، ولاية بسكرة ، ص 19.

[2] بوزغاية باية: مرجع سابق ، ص265-262.

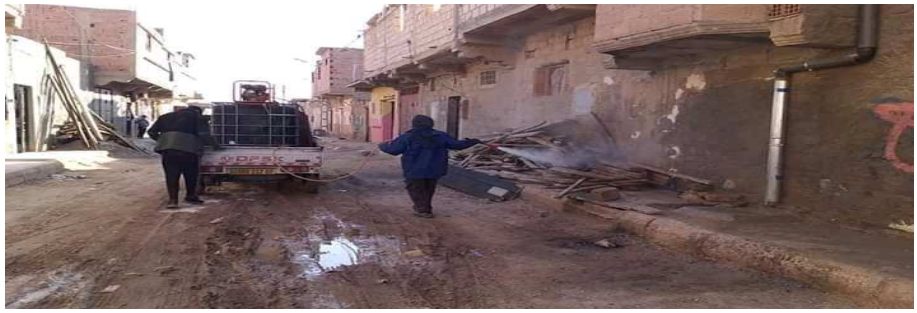

الصورة رقم 01 : تبرز مظاهر عدم تهيئة الطرقات

حيث لاحظنا من خلال الصورة رقم 01 بأن الطرق غير معبدة مما قد يحدث مشاكل لساكنيها و خاصة مع فصل الشتاء لأن حركة السير و المرور تصبح صعبة نوعا ما ، بلإضافة الى تشويه المظهر الجمالي للأحياء و المدينة .

ب. الضعف في صياغة تنفيذ المخططات:

إن هذه الوسائل العمراينة والتخطيطية لم تفلح في التحكم في نمو النسيج العمراني بصفة عامة، مما أدى إلى ظهور قطاع عمراني غير منظم.

ج. الأحياء المتخلفة:

تظهر بسبب توسع المدينة بطريقة غير شرعية أي أن التخطيط العام للمدينة لم يحدد ذيك النمو العشوائي مما يخطر الدولة الإعتراف بها ومحاولة تقديمه من مرافق عامة وتسهيلات مختلفة.[1]

1. المعوقات الإجتماعية:

أ. مشكلة شبكات صرف المياه:

كما هو الحال بالنسبة لجل الولايات عبر التراب الوطني فإن مشكلة تصريف المياه القذرة تبقى من أخطر العوامل التي تساعد على التلوث مع الإشارة أن الولاية لا تمتلك لحد الآن أية محطة لتصفية المياه القذرة وبالتالي يتم صرفها مباشرة في الأدوية بدون أية معالجة.

[1] طويل فتيحة: "العيش وسط الأحياء القصديرية وعلاقتها بتجزئة أو تشكيل الهوية الإجتماعية"، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد 5، بسكرة، 2011، ص562.

ب. النفايات:

إن ظاهرة رمي القمامات تعتبر هي الأخرى أحد أخطر أنواع التلوث بحيث نجد أن أغلب مواقع رمي القمامات العمومية غير مراقبة ولم يتم إختيارها على أساس دراسة تقنية مسبقة وهذا عبر كل الولايات المتواجدة بتراب الولاية.[1]

صورة رقم 02 : توضح عملية التسيير السيء للنفيات بلمدينة

نلاحظ من خلال الصورة رقم 02 ان النفايات مرمية في الاماكن الغير المخصص لها و هذا ما يساهم في نشر التلوث و الاوبئة ، بلإضافة انه يعيق عملية التطوير الحضري بلمدينة .

د. **نظافة المحيط:**

نجد أن النظافة في الأحياء والشوارع الرئيسية لمختلف البلديات (بسكرة – طولقة – القنطرة – أولاد جلال – سيدي عقبة ... الخ) هو تدهور مستمر ولا تجد العناية اللازمة والإهتمام الضروري وهذا راجع لعدة أسباب تم إستخلاصها بعد دراسة دقيقة للوضعية على مستوى الولاية بغية تسطير برنامج عمل للتدخل والحد من هذا التدهور المستمر ومن أهمها هذه الأسباب.

- ضعف المداخيل لدى معظم هاته البلديات وعدم الإهتمام بهذا الجانب الحيوي بالنسبة لإطار الحياة.
- غياب البرامج التحسيسية والتربوية في هذا المجال.
- رمي الفضلات السائلة مباشرة عبر الطرقات من طرق المطاعم ومتاجر الحلويات مما ينجم عنه تخمر هذه الأخيرة وإنتشار الروائح الكريهة عبر الشوارع وتبقى دون مراقبة.

[1] ميدني شايب ذراع: مرجع سابق، ص181-182.

هـ. المساحات الخضراء وأماكن الإسترخاء:

بالرغم من تواجد عدة أماكن وحدائق جد هامة بحيث يزخر البعض منها بتنوع بيولولجي جد هام إلا أننا نجد نسبة الغطاء الأخضر على نستوى الولاية دون المتوسط بالنسبة للمستوى المطلوب علميا بحيث نجد أن معظم البلديات تكاد تفتقر إلى مساحات خضراء وحتى الأحياء المتواجدة بها أصبحت شبه جرداء.

- كما نلاحظ أيضا أن المساحات الخضراء الموجودة والقديمة العهد في تدهور ملحوظ ومستمر وتفتقر لأدنى وسائل وشروط الصيانة مما نجعلها عرضة لتراكم الأوساخ والقمامات الفوضوية.[1]

[1] ميدني شايب ذراع، المرجع السابق ، ص184.

3- تفريغ البيانات وتحليلها :

الجداول البسيطة

المحور الأول: البيانات الشخصية

المتغير	التكرار	النسبة%
ذكر	7	%70
أنثى	3	%30
المجموع	10	%100

الجدول01: توزيع العينة حسب متغير الجنس

يتضح من خلال الجدول رقم –01– أن نسبة الذكور أكبر من نسبة الإناث حيث بلغت نسبتهم 70% ما يعادل07 من المجموع الكلي لأفراد العينة بينما نسبة الإناث 30% ما يعادل 03 من المجموع الكلي لأفراد العينة.

ومن هنا يمكن القول بأن نسبة الذكور تفوق نسبة الإناث وهذا راجع إلى طبيعة العمل لأن العمل الميداني لا يساعد الإناث وبالتالي يلجأ إليه الذكور بنسبة أكبر أما الإناث يلجأون لهذا الميدان إما حبا في التخصص أو تم الإختيار بشكل عشوائي.

الجدول02: توزيع العينة حسب متغير السن

المتغير	التكرار	%
24 -28	4	%40
29-33	3	%30
من 34 فما فوق	3	%30
المجموع	10	%100

يوضح الجدول رقم –02– توزيع العينة حسب متغير السن، لنجد أكبر فئة (24–28) بنسبة تقدر ب 40%، أي ما يعادل 04 من المجموع الكلي لأفراد العينة، وتليها بالتساوي الفئتين التي تتراوح أعمارهم بين (29–33) و (34 فما فوق) بنسبة تقدر ب 30 %وهو ما يعادل 03 من المجموع الكلي لأفراد العينة، وهذا يعني أنه يتم منح الفرص لفئة الشباب بتوفير مناصب شغل، عن طريق إدماجهم وإحالة ذوي الخبرة الكبيرة إلى التقاعد.

الجدول 03: توزيع العينة حسب متغير المستوى التعليمي

المتغير	التكرار	%
ليسانس	2	%20
ماستر	7	%70
دكتوراه	1	%10
المجموع	10	%100

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن أكبر نسبة هي لخريجي الماستر بنسبة 70%، أي ما يعادل 07 من المجموع الكلي لأفراد العينة، تليها نسبة 20% لخريجي ليسانس أي ما يعادل 02 من المجموع الكلي لأفراد العينة، بينما نسبة الدكتوراه تقدر ب 10% ما يعادل 01 من المجموع الكلي لأفراد العينة.

وهذا يعني أن أكبر نسبة هي لخريجي الماستر، وذلك لطبيعة التوظيف أيضا لتوفر المقاعد البيداغوجية لشهادة الماستر ونظرا لشح مناصب الدكتوراه، وإنشغال العمال بالعمل، من الصعب الحصول على شهادة الدكتوراه، ولهذا فإن أصغر نسبة هي الدكتوراه.

الجدول04: توزيع العينة حسب متغير المهنة

المتغير	التكرار	%
مهندس	8	%80
مسير مكتب	1	%10
مهندس متربص	1	%10
المجموع	10	%100

نلاحظ من خلال الجدول رقم –04– أن أكبر نسبة هي للمهندسين بنسبة 80% أي ما يعادل 08 من المجموع الكلي لأفراد العينة، تليها بالتساوي في النسبتين 10% لكل من مسير مكتب، ومهندس متربص، وهو ما يعادل 01 من المجموع الكلي لأفراد العينة.

ومنه فإن أكبر نسبة للمهندسين، وهذا راجع إلى أن المصالح التقنية المختلفة (البلدية، مديرية السكن، مديرية البناء والتعمير) تتطلب تعاون مهندس، نظرا للتكوين المتحصل عليه أثناء دراستهم، في حين نجد بأن المتغير (مسير مكتب –مهندس متربص) أقل نسبة، وذلك يعود إلى أن مسير مكتب للدراسات، ويقوده شخص واحد ومهندس متربص يتم الإعتماد عليهم كمساعدين للمهندسين.

الجدول05: توزيع العينة حسب متغير الأقدمية

المتغير	**التكرار**	**%**
أقل من خمس سنوات	6	%60
من 5–10 سنوات	3	%30
أكثر من 10 سنوات	1	%10
المجموع	10	%100

يوضح الجدول أعلاه توزيع العينة حسب متغير الأقدمية نلاحظ أن أكبر نسبة هي للمتغير الأقل من 05 سنوات تقدر ب60% وهذا ما يعادل 06 من المجموع الكلي للعينة تليها نسبة 30%، للأفراد الذين تتروح سنين أقدميتهمبين 05 إلى 10 سنوات بقيمة تقدر ب 03 من المجموع الكلي لأفراد العينة، في حين نلاحظ أن نسبة الأفراد التي تزيد أقدميتهم أكثر من 10 سنوات هي 10%، ما يعادل 01 من المجموع الكلي لأفراد العينة.

وهذا يعني أنه يتم منح الفرص للشباب بتوفير مناصب شغل، وإحالة ذوي الخبرة الكبيرة إلى التقاعد.

المحور الثاني: أسئلة متعلقة بالعوائق التنظيمية التي تحد من عملية التطوير الحضري

الجدول 06:يوضح إذا التطوير الحضري يتم عن طريق الإزالة والهدم أو من خلال إعادة تصليح البنية المهدمة و التالفة والأيلة للسقوط

المتغير	التكرار	%
الإزالة	1	%10
الترميم	2	%20
كلتا الحالتين	7	%70
المجموع	10	%100

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن التطوير الحضر يتم عن طريق كلتا الحالتين بنسبة 70%، أي ما يقدر ب07 من المجموع الكلي لأفراد العينة، تليها النسبة الثانية ب 20 المجموع الكلي لعملية الترميم.

نلاحظ أن التطوير الحضري يتم عن طريق الإزالة والهدم بنسبة تقدر ب 10%، أي ما يعادل 01 من المجموع الكلي لأفراد العينة.

تسعى الدولة في إطار التطوير الحضري، لتحسين أداء التجهيزات والسكنات التي حالتها الفيزيائية، متوسطة ويمكن إعادة للحالة الأصلية، كما تسعى أيضا لهدم البنايات المصنفة جد سيئة، ولا يمكن إعادة تصليحها.

الجدول07: يوضح إذا تدهور الصيانة والحماية للأبنية العمرانية من أسباب معوقات التطوير الحضري

المتغير	التكرار	%
نعم	10	%100
لا	0	%0
المجموع	10	%100

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن كل العينات أجابت بنعم، وهذا لغياب عملية الصيانة الدورية.

وهذا راجع لشح الموارد المالية، من جهة لنقص الأعوان المؤهلين، وأحيانا أخرى غياب الآليات القانونية، وضعف التنسيق بين الفاعلين في المجال الحضري.

الجدول 08: يوضح إذا تدهور الصيانة والحماية للأبنية العمرانية من أسباب معوقات التطوير الحضري

المتغير	التكرار	%
تعطيل الوقت بدلا من التوسع في البناء	1	%10
إنعدام الصيانة اليدوية	3	%30
بسبب السكان	1	%10
تشوه الواجهة العمرانية	4	%40
أبنية هشة	1	%10
المجموع	10	%100

يتضح من خلال الجدول رقم –08– إذا تدهور الصيانة والحماية للأبنية العمرانية من أسباب معوقات التطوير الحضري، فنلاحظ أن أكبر نسبة هي لمتغير تشوه الواجهة العمرانية بنسبة تقدر ب 40%، تليها نسبة 30% لإنعدام الصيانة اليدوية، كما نلاحظ تساوي في نسبة كل من تعطيل الوقت بدلا من التوسع في البناء، بسبب السكان أبنية هشة نسبة تقدر ب10%.

ومن هنا نستنتج، أن أكبر فئة للمبحوثين كانت إجابتهم بتشوه الواجهة العمرانية من أسباب معوقات التطوير الحضري، لأن تشوه الواجهة يعبر عن المظهر الجمالي للمدينة، وبالتالي يعيق تطورها، وأن أقل نسبة من المبحوثين كانت إجابتهم ب تعطيل الوقت بدلا من التوسع في البناء، بسبب السكان، أبنية هشة وهذا راجع إلى سكان المنطقة ومدى إهتمامهم بعملية التطوير الحضري، بالإضافة إلى إمكانية صيانة وحماية المباني والسكنات، وخصوصا القديمة منها.

الجدول 09: يوضح إذا هناك تنسيق بين الفاعليين الرسميين وبين الفاعلين الإجتماعيين

المتغير	**التكرار**	**%**
نعم	4	%40
لا	6	%60
المجموع	10	%100

يوضح الجدول رقم –09– إذا كان التنسيق بين المؤسسات والفاعلين الإجتماعيين، فنلاحظ أن أكبر نسبة من المبحوثين أجابت بأنه لا يوجد تنسيق بينهم وبين الفاعلين الإجتماعيين بنسبة تقدر ب 60%، أي ما يعادل 06 من المجموع الكلي لأفراد العينة، تليها الفئة الثانية التي أجابت بأنه يوجد تنسيق بين المؤسسات والفاعلين الإجتماعيين بنسبة قدرت ب 40%، أي ما يعادل 06 من المجموع الكلي لأفراد العينة.

وهذا راجع إلى ضعف التنسيق رغم مساعي الدولة، ونقص الموارد البشرية، وسوء توزيعها إضافة إلى كثرة المهام الموزعة على نفس الأعوان، أما الفئة التي أجابت بأنه يوجد تنسيق بينهم وبين الفاعلين الإجتماعيين، فهو يتمثل في لقاءات تشاور وتحاور بخصوص المشاريع الحضرية.

الجدول10: توضيح فيما يتمثل هذا التنسيق بين المؤسسات والفاعلين الإجتماعيين

المتغير	التكرار	%
الخبرة في الميدان	1	%10
مجرد لقاءات فقط	1	%10
لا يوجد أسلوب حوار	6	%60
إحترام النمط العمراني	1	%10
رخصة البناء	1	%10
المجموع	10	%100

يتضح من خلال الجدول رقم –10– فيما يتمثل التنسيق بين المؤسسات والفاعلين الإجتماعيين، فنجد أن أكبر نسبة من المبحوثين، يرون بأنه لا يوجد أسلوب حوار بين الفاعلين الإجتماعيين والمؤسسات، بنسبة تقدر ب60% أي ما يعادل من 06 من المجموع الكلي لأفراد العينة، تليها تساوي في النسبة لكل من يرى بأنه (لا توجد الخبرة في الميدان مجرد لقاءات فقط إحترام النمط العمراني رخصة البناء) بنسبة تقدر ب 10%، أي ما يعادل 01 من المجموع

الكلي لأفراد العينة.

وهذا يعني أن نسبة 60% من التنسيق، لا تخضع لحوار معين، وكل ما يتم بشكل عشوائي وأن التنسيق الحاصل بين مختلف الفاعلين في المجال الحضري (مهندسين– موسسات – جمعيات –مجتمع مدني)، ذو نسبة ضعيفة وأن التنسيق بين مختلف الإدارات بدون لقاءات مبرمجة أي مجرد إرساليات.

الجدول 11: يوضح إذا كان نقص الإمكانيات المادية يعتبر من معوقات التطوير الحضري

المتغير	**التكرار**	**%**
نعم	8	%80
لا	2	%20
المجموع	10	%100

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة 80 %،من المبحوثين يرون بأن نقص الإمكانيات المادية، تعرقل عملية التطوير الحضري أي ما يعادل 08 من المجموع الكلي لأفراد العينة، أما نسبة 20% فيرون بأن نقص الإمكانيات المادية لا تعتبر من معوقات التطوير الحضري، أي ما يعادل 02 من المجموع الكلي لأفراد العينة.

وهذا راجع إلى أنه يوجد شح في الموارد المالية الموجهة لإنجاز دراسة المشاريع، بالإضافة إلى ضعف الآليات، في حين ترى النسبة الأقل بأن حسن التسيير يمكنهم من تسيير المجال الحضري، والعمل على عملية التطوير بشكل تدريجي.

الجدول12: يوضح إذا كانت نقص الإمكانيات تعتبر معوقات التطوير الحضري

المتغير	**التكرار**	**%**
نقص الموارد المالية والبشرية	8	%80
سوء التسيير	1	%10
نوعية المواد المستعملة غير جيدة	1	%10
المجموع	10	%100

يتضح من خلال الجدول –12– إذا كانت نقص الإمكانيات المادية تعتبر من معوقات التطوير الحضري، فنلاحظ أن إجابة المبحوثين كانت نقص الموارد المالية والبشرية بنسبة 80%، أي ما يعادل 08 من المجموع الكلي لأفراد العينة.

تليها تساوي في النسبتين للمبحوثين الذين يرون أن (سوء التسيير نوعية المواد المستعملة غير جديدة) بنسبة تقدر تقدر ب10%، أي ما يعادل 1 من المجموع الكلي لأفراد العينة.

ومنه فإن نقص الموارد المالية والبشرية، يؤدي بالضرورة إلى سوء تسيير العملية الحضرية، إضافة إلى سوء تكوين الأعوان أما سوء التسيير فهو نتيجة لنقص الموارد البشرية، ومن جهة أخرى تكون مواد البناء رديئة غير صالحة للبناء، من حيث التأقلم مع درجة الحرارة والرطوبة وغيرها، وعدم تطابق مواد البناء مع طبيعة المنطقة.

الجدول 13: يوضح إذا غياب الرقابة وسوء التخطيط تحد من عملية التطوير الحضري

المتغير	التكرار	%
نعم	9	%90
لا	1	%10
المجموع	10	%100

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الفئة الأكبر من المبحوثين، ترى بأن غياب وعدم وجود رقابة إدارية تحد من عملية التطوير الحضري بنسبة 90%، أي ما يعادل 09 من المجموع الكلي لأفراد العينة، تليها الفئة التي ترى بأن سوء التخطيط تحد من عملية التطوير الحضري بنسبة 10 %، أي ما يعادل 01 من المجموع الكلي لأفراد العينة.

وذلك لأن سوء الرقابة وإنعدامها أحيانا بسبب نقص الأعوان المكلفة، وبسبب كثرة العباء على المصالح المختصة يعرقل عملية التطوير الحضري، وأحيانا يكون التخطيط بدون تشاور بين المختصين وهذا ما يعرقل عملية التطوير الحضري.

الجدول14: يوضح إذا كان غياب الرقابة وسوء التخطيط يحد من عملية التطوير الحضري

المتغير	التكرار	%
عدم وجود رقابة إدارية	9	%90
كثرة البنايات الفوضوية	1	%10
المجموع	10	%100

يبين من خلال الجدول رقم 14 أن 90%، من عينات الدراسة ترى بأن غياب الرقابة يحد من عملية التطوير الحضري و10%، ترى بأن كثرة البنايات الفوضوية يحد من عملية التطوير الحضري.

وهذا راجع إلى ضعف الإمكانيات الموجهة لعملية الرقابة، أما النسبة الأقل فهي بسبب سوء التخطيط والتسيير للأحياء المختلفة.

الجدول 15: يوضح أبرز الهيئات الرسمية التي تنسق مع بعضها في عملية التطوير الحضري

المتغير	التكرار	%
مكاتب الدراسات المعمارية	1	%10
البلدية	1	%10
مديرية السكن	2	%20
لا توجد	6	%60
المجموع	10	%100

يوضح الجدول رقم –15– أبرز الهيئات الرسمية التي تنسق مع بعضها في عملية التطوير الحضري، نلاحظ أن أكبر فئة من المبحوثين، أجابت بأنه لا يوجد تنسيق بنسبة تقدر ب60%، تليها الفئة التي ترى بأنه يوحد تنسيق بين مديرية السكن بنسبة تقدر ب 20% تليها تساوي في النسبتين لكل من (مكاتب الدراسات المعمارية البلدية) بنسبة تقدر ب 10%.

وهذا يعني بأنه لا يوجد تنسيق فعلي بين مختلف المؤسسات الرسمية، أما بالنسبة للتنسيق الذي يتم بين المؤسسات الرسمية (مكاتب الدراسات– البلدية) هو ما يؤكده سير العملية الحضرية.

الجدول 16: يوضح الإستراتيجيات والخطط المتبعة في مجال التطوير الحضري

المتغير	**التكرار**	**%**
الشروع في العمل والتسيق	1	%10
التهيئة العمرانية والترميم	1	%10
مراقبة المشاريع	1	%10
بناء محاور الدوران	1	%10
إعداد مخططات تتماشى مع طبيعة النمط العمراني	1	%10
البناء بشكل قانوني	1	%10
لا توجد	4	%40
المجموع	10	%100

الجدول أعلاه يوضح أن 40%، من المبحوثين يرون بأنه لا توجد إستراتيجية واضحة تتبعها السلطات في إطار التطوير الحضري، في حين أن 60% من المبحوثين يرون بأن هناك إستراتيجيات تتوزع على عدة متغيرات (الشروع في العمل والتنسيق التهيئة العمرانية والترميم، مراقبة المشاريع، بناء محاور الدوران، إعداد مخططات تتماشى مع طبيعة النمط العمراني البناء بشكل قانوني، بنسب متساوية 10% .

وهذا يعني أن هناك فئة من المبحوثين، يرون بأنه لا يوجد إستراتيجية واضحة لسياسة التطوير الحضري، في حين أن النسب متساوية، والتي تتوزع على المتغيرات التالية (الشروع في العمل و التنسيق، التهيئة العمرانية والترميم، مراقبة المشاريع، بناء محاور الدوران، إعداد مخططات تتماشى مع طبيعة النمط العمراني البناء بشكل قانوني) ترى بأن هناك سياسة حضرية لدولة للمدى القريب والمتوسط، تتمثل في مخططات وأدوات التهيئة والتعمير.

المحور الثالث: أسئلة متعلقة بالعوائق الإجتماعية التي تحد من عملية التطوير الحضري

الجدول 17: يوضح إذا ثقافة المجتمع تعد عائق من معوقات التطوير الحضري

المتغير	التكرار	%
نعم	8	%80
لا	2	%20
المجموع	10	%100

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن 80% من المبحوثين، يرون بأن ثقافة المجتمع تعد عائق من معوقات التطوير الحضري، في حين أن 20% من نسبة المبحوثين، ترى بأن ثقافة المجتمع لا تهعد عائق للتطوير الحضري.

وهذا راجع إلى إختلاف المشاريع العمرانية، مع عادات المجتمع، وهو ما يحث كثيرا في ظل غياب دراسة سوسيو ثقافية حقيقية، قبل إنجاز المشاريع العمرانية، مما ينتج لنا مشاريع دخيلة عن المجتمع تتنافى مع عاداته، أما الفئة التي ترى بأن ثقافة المجتمع لا تعيق التطوير الحضري، وذلك لأن التطوير الحضري مقدم لخدمة السكان، بغض النظر عن ثقافتهم وعاداتهم.

الجدول18: التوضيح أثر الثقافة على الوعي

المتغير	التكرار	%
تريف المدن	1	%10
قلة الوعي	2	%20
عدم تقبل المشاريع	1	%10
الخوف من التطور	4	%40
عدم الإستعانة بمهندس معماري	2	%20
المجموع	10	%100

نلاحظ في الجدول أعلاه أن نسبة 40 %من المبحوثين، يرون بأن ثقافة المجتمع تعد عائق من معوقات التطوير الحضري، وذلك بسبب الخوف من التطور، تليها بالتساوي في النسبتين لكل من يرى بأن (عدم الإستعانة بمهندس معماري، قلة الوعي) ب 20% ،تليها بالتساوين في النسبتين أيضا لكل من يرى بأن (تريف المدن، عدم تقبل المشاريع) من معوقات التطوير الحضري بنسبة 10%.

ومن هنا يمكن القول بأن أكبر نسبة من المبحوثين، يرون بأن الخوف من التطور يعيق فعلا التطوير الحضري، وذلك يظهر في المناطق المحافظة، ذات العادات والتقاليد المتوارثة، والتي لا تقبل أي مساس لهويتها وعاداتها، وفيما يخص تريف المدن، وذلك نتيجة إنتقال سكان الريف للمدينة، وعدم تقبل المشاريع، يعيق التطوير الحضري من ناحية رفض السكان للمشروع، أو إنجاز المشروع ولا يتم إستغلاله.

الجدول19: يوضح إذا الأحياء الشعبية تعد من أسباب معوقات التطوير الحضري

المتغير	التكرار	%
نعم	8	%80
لا	2	%20
المجموع	10	%100

نلاحظ من خلال الجدول رقم –19– أن نسبة 80%، أجابت بأن الأحياء الشعبية تعد من أسباب معوقات التطوير الحضري، كما نلاحظ بأن النسبة المتبقية والتي هي 20%، أجابت بأن الأحياء الشعبية لا تعيق عملية التطوير الحضري.

وذلك لأن الأحياء الشعبية، لا تخضع للمعايير المعمول بها، سواء من ناحية التخطيط، أو المتعلقة بعقود التعمير (رخص البناء) وهو ما ينتج لنا مجال حضري غير منظم، أما الفئة من المبحوثين التي ترى بأن الأحياء الشعبية لا تعيق عملية التطوير الحضري، لأن التطوير الحضري يساعد الأحياء الشعبية، من خلال تحسين أوضاعها.

الجدول20: يوضح إذا ظاهرة تغيير شكل الشرفات والمظهر الخارجي للعمارة منتشرة بكثرة

المتغير	التكرار	%
نعم	8	%80
لا	2	%20
المجموع	10	%100

يوضح الجدول رقم –20– مدى إنتشار تغيير الشرفات والمظهر الخارجي للعمارة، فنلاحظ بأن نسبة 80 %،كانت إجابتهم بأن الظاهرة منتشرة، في حين نجد نسبة 20%، ترى بأن ظاهرة تغيير الشرفات والمظهر الخارجي للعمارة ليست منتشرة.

وذلك لأن السكنات لا تلبي الحاجة المطلوبة، ولا تتطابق مع ثقافة المجتمع (الخصوصية)، وهذا ما يجعل الظاهرة منتشرة، في حين نجد بأن 20% ترى بأن ظاهرة تغيير الشرفات والمظهر الخارجي للعمارة غير منتشرة بكثرة، وهذا يعود إلى تأقلم السكان مع المنطقة.

الجدول21: يوضح أسباب تغيير شكل الشرفات والمظهر الخارجي للعمارة

المتغير	**التكرار**	**%**
لتوسيع الغرفة	1	%10
الحفاظ على العادات	3	%30
الجانب الديني له تأثير	2	%20
لأنها لا تتماشى ونمط المعيشة	1	%10
لإضفاء منظر جمالي	1	%10
غياب التقيد بالطابع العمراني	2	%20
المجموع	10	%100

يتضح من خلال الجدول أن نسبة 30%، من الفئة المبحوثة ترى بأن الحفاظ على العادات من أسباب تغيير الشرفات والمظهر الخارجي للعمارة، تليها تساوي في النسبتين لكل من يرى بأن (الجانب الديني، غياب التقيد بالطابع العمراني يجعل السكان يغيرون في المظهر الخارجي للعمارة) بنسبة 20 %، تليها أيضا تساوي في النسبة المقدرة ب 10% لكل من يرى بأن (توسيع الغرفة لإضفاء مظهر جمالي، لأنها لا تتماشى ونمط المعيشة) من أسباب تغيير شكل الشرفات والمظهر الخارجي للعمارة.

ومن هنا يكمن القول بأن تغيير الشرفات والمظهر الخارجي للعمارة، نتيجة للحفاظ على العادات السائدة وثقافة المجتمع فرض على السكان التغيير في واجهات العمارات، كما نجد أيضا أن توسيع الغرفة أيضا يتطلب تغيير، وذلك من أجل إعادة توزيع المساحة، بالإضافة إلى أن الشرفات والمظهر الخارجي للعمارة، لا يتماشى ونمط معيشة بعض السكان وهذا بسبب غياب الخصوصية، ولهذا يلجأ إلى تغيير الواجهة، وإعادة تشكيل الشرفة أيضا هناك من يرى بأن

التغيير الذي يحصل على الشرفات من أجل إضفاء مظهر جمالي للعمارة، من خلال وضع السكان للمستهم الخاصة على عماراتهم وشرفاتهم.

الجدول22: يوضح إذا تدهور قنوات الصرف الصحي تعتبر من معوقات التطوير الحضري

المتغير	**التكرار**	**%**
نعم	10	%100
لا	0	%0
المجموع	10	%100

يتضح من خلال الجدول أن كل الفئة المبحوثة أجابت بنعن أي أن تدهور قنوات الصرف الصحي يعتبر من معوقات التطوير الحضري بنسبة 100% ما يعادل 10 من المجتمع الكلي للفئة المبحوثة.

وهذا يعني أن تدهور قنوات الصرف الصحي يعتبر من معوقات التطوير الحضري لما له من تأثير سلبي على السكان والمحيط من خلال إنتشار التلوث وتشويه المظهر الجمالي للمدينة.

الجدول23: يوضح إسهامات الفاعلين الإجتماعيين في الحد من معوقات التطوير الحضري

المتغير	**التكرار**	**%**
التوعية بمدى أهمية المجال الحضري	3	%30
مراقبة المشاريع	1	%10
إحترام المخططات ورخص البناء	2	%20
منعدمة	4	%40
المجموع	10	%100

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أكبر نسبة ترى بأن إسهامات الفاعلين الإجتماعيين للحد من معوقات التطوير الحضري منعدمة بنسبة 40% أي ما يعادل 04 من المجموع الكلي لأفراد العينة تليها الفئة التي ترى بأن التوعية لمدى أهمية المجال الحضري من إسهامات الفاعلين الإجتماعيين بنسبة قدرت ب 30% أي ما يعادل 03 من المجموع الكلي لأفراد العينة تليها الفئة التي ترى بأن إسهامات الفاعلين الحضريين تتمثل في إحترام المخططات ورخص البناء بنسبة 20% وهو ما يعادل 02 من المجموع الكلي لأفراد العينة بالإضافة إلى هذا نجد نسبة من الفئات وقدرت ب 10 %ترى بأن إسهامات الفاعلين الإجتماعيين تتمثل في مراقبة المشاريع وهذا ما يعادل 01 من المجموع الكلي لأفراد العينة وهذا يعني أن أكبر فئة ترى بأن إسهامات الفاعلين الإجتماعيين في الحد من معوقات التطور الحضري منعدمة بسبب عدم مشاركة الفاعلين في عملية التطوير الحضري وأن هذه المشاركة تكون ضعيفة وغير منسقة كما نجد الفئة الأقل ترى بأن مراقبة المشاريع من إختصاص الفاعليين الإجتماعيين ومجال عملهم للمساهمة في الحد من معوقات التطوير الحضري.

الجدول24: يوضح إذا عدم الإعتناء بمحيط العمارات يعتبر من معوقات التطوير الحضري

المتغير	التكرار	%
نعم	8	%80
لا	2	%20
المجموع	10	%100

نلاحظ من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين ترى بأن عدم الإعتناء بمحيط العمارات يعتبر من معوقات التطوير الحضري بنسبة 80 %بالمقابل نجد نسبة 20% ترى بأن عدم افعتناء بمحيط العمارات لا يعتبر من معوقات التطوير الحضري.

زمن هنا يمكن القول بأن افعتناء بمحيط العمارات ونظافته يساهم في الحد من معوقات التطوير الحضري وذلك من خلال المظهر الجمال للمدينة والحد من إنتشار التلوث بالمقابل نجد فئة 20% ترى بأن الإعتناء بمحيط العمارات يعتبر معوق للتطوير الحضري لأن عملية التطوير الحضري متعلقة بجوانب أخرى.

الجدول25: يوضح كيف تؤثر عملية التسيير السيء لنفايات المنازل على التطوير الحضري

المتغير	التكرار	%
تشويه المظهر الجمالي الخارجي	5	%50
كثرة التلوث	5	%50
المجموع	10	%100

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 50% ترى بأن التسيير السيء لنفايات المنازل يؤثر على عملية التطوير الحضري وذلك من خلال تشويه المظهر الجمالي الخارجي ونرى نسبة 50% الأخرى أن سوء تسيير النفايات يؤثر على التطوير من خلال إنتشار التلوث.

وفي كلتا الحالتين هناك تلوث بصري وتشويه المظهر الجمالي الخارجي وعدم إستغلال الفضاءات العمومية بسبب عدم نظافتها.

وهذا التلوث البيئي الواضح ينعكس سلبا على الحالة النفسية للمواطن وينعكس لبا أيضا على صحته.

الجدول26: يوضح إلى أي حد تعتبر هذه الظاهرة متفاقمة

المتغير	التكرار	%
ليست بصورة كبيرة	1	%10
بصورة كبيرة جدا	5	%50
تختلف حسب الأحياء	4	%40
المجموع	10	%100

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه مايلي:

نسبة 50% ترى بأن الظاهرة متفاقمة جدا ونسبة 40% ترى بأن تفاقم الظاهرة تختلف باختلاف الأحياء ونسبة 10% ترى بأن الظاهرة ليست متفاقمة بصورة كبيرة.

وهذا نتيجة سوء التسيير للنفايات نقص احاويات المخصصة من جهة ومن جهة اخرى بسبب نقص الأعوان والآليات المخصصة للعملية.

الجدول27: يوضح رؤية الفاعليين الحضريين لواقع التطوير الحضري بالمدينة

المتغير	التكرار	%
معيقات تقف أمام تطورها	4	%40
غياب إدارة سياسية	3	%30
عكس رغبة الأفراد	1	%10
سيئة	2	%20
المجموع	10	%100

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه نسبة 40% ترى بأن هناك معيقات تقف أمام تطور المدينة و30% ترى بأن غياب إدارة سياسية يعيق تطور المدينة ونسبة 20% ترى بأن واقع التطوير بالمدينة سيء ونسبة 10% ترى بأن التطور يعكس رغبة الأفراد.

ومن هنا يمكن القول بأن نسبة 40% ترى بأن هناك معيقات تقف أمام تطور المدينة أبرزها نقص الإمكانيات والموارد المالية المختصة في عملية التطوير الحضري بالمقابل نجد ان فئة 10% من المبحوثين ترى بأن عملية التطوير الحضري لا تعكس رغبة السكان وذلك لعدم تطابقها وثقافة المجتمع وهذا سبب غياب دراسة سوسيوثقافية حقيقية على أرض الميدان والإعتماد على مخططات وتصاميم معدة مسبقا لا صلة لها بالمجتمع وثقافته.

4. مناقشة النتائج في ضوء تساؤلات الدراسة:

- ماهي العوائق التي تؤثر على تطوير المدينة من وجهة نظر الفاعليين الحضريين؟

وتحت هذه الإشكالية تتدرج الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي العوائق التنظيمية التي تحد من عملية التطوير الحضري؟
- ماهي العوائق الإجتماعية التي تحد من عملية التطوير الحضري؟

بعد عرض بيانات الدراسة الميدانية وتوزيع الإستبيان مع بعض من الهيئات الرسمية أوالفاعلين الرسميين الحضريين (مديرية التهيئة و التعمير ، البلدية ، مكاتب الدراسات الهندسية)

وهذا من أجل معرفة الجهود المبذولة للحد من معوقات التطوير الحضري وأسباب هذه العوائق التي تؤثر على تطوير المدينة من وجهة نظر الفاعلين الحضريين.

4-1 النتائج الخاصة بالتساؤل الأول:

ماهي العوائق التنظيمية التي تحد من عملية التطوير الحضري؟

- ضعف التنسيق بين مختلف الفاعلين الرسميين.
- سوء التخطيط في مجال التعمير.
- غياب الرقابة الإدارية.
- عدم مراعاة خصوصية المنطقة.
- غياب ثقافة التطوير الحضري للمدينة.
- شح الموارد المالية مما يعيق عملية الصيانة.

4-2 العوائق الإجتماعية التي تحد من عملية التطوير الحضري:

- قلة الوعي.
- غياب الثقافة الحضرية لدى المواطنين.
- ضعف التنسيق بين الفاعليين الرسميين والفاعلين الحضريين.
- إختلاف المشاريع العمرانية مع ثقافة المجتمع.
- عدم الإهتمام بنظافة المحيط والمساهمة في نشر التلوث.

5. مناقشة النتائج العامة في ضوء الدراسات السابقة:

رغم سعينا وجهودنا من أجل الحصول على دراسات سابقة في الموضوع إلا أن الأمر تعذر ولم نتمكن من أي دراسة تتناول موضوع معوقات التطوير الحضري من وجهة نظر الفاعليين الحضريين.

5-1 الدراسة الأولى:

توسع المجال الحضري ومشروعات التنمية المستدامة – مدينة بسكرة نموذجا-.

لقد توصلت دراسة الطالبة بوزغاية باية إلى أن:

- التخطيط الحضري يعتمد بشكل أساسي على تدخلات متعددة الإختصاصات والذي يلعب من خلاله الباحث السوسيولوجي دورا فعالا في التصميم.
- فتح المجال بشكل فعلي وعملي للمشاركة بين جميع الفاعليين الإجتماعيين من التصميم إلى الإنجاز.
- أدوات التهيئة والتعمير أن تكون محلية المنشأ وأن إعادة تشكيلها يجب أن يكون وفقا للخصوصيات الإجتماعية والحقائق المحلية للمجتمع.
- إن مجمل النتائج التي توصل إليها الطالبة نجد لها تأكيدا من خلال نتائج بحثنا غير أننا في موضوعنا " معوقات التطوير الحضري من وجهة نظر الفاعليين الحضريين" نبحث عن أسباب معوقات التطوير الحضري وليس توسع المجال الحضري وربطه بوجهة نظر الفاعليين الحضريين وليس بمشروعات التنمية المستدامة.

5-2 الدراسة الثانية:

التطوير الحضري والتنمية المستدامة في المدن الصحراوية – مدينة بسكرة نموذجا-

لقد توصلت نتائج دراسة الطالبة معاوية صبرينة إلى أن:

- سعي الدولة الجزائرية في مجال التطوير الحضري حثيث ومتواصل من خلال خلق إستراتيجية فعالة تمكن من تحديث وتطوير المخططات العمرانية وتفعيل أدواتها لتواكب التحولات المتسرعة سواء على الصعيد المعماري أو الإجتماعي والبيئي.
- زرع وبث الوعي الإجتماعي والبيئي من خلال تفعيل المؤسسات العاملة في هذا المجال.
- إنشاء مجموعة من الهيئات والوزارات المكلفة بإدارة المجال البيئي بشكل خاص والحضري بشكل عام على غرار المرصد الوطني لحماية البيئة دار البيئة وزارة السكان والعمران والبيئة ... إلخ وتفعيل نشاطاتها وآلياتها.

ولهذا سنت الحكومة القانون التوجيهي للمدينة رقم 06/06 والذي يعبر عن السايسة الحالية والمستقبلة والتي تشكل حلولا للإختلالات والتحديات المستقبلية وتتدرج ضمن المنظومة التشريعية المتعلقة بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة وحماية الفضاءات العامة.

- وهنا نرى بأن النتائج التي توصلت إليها الباحثة " صبرينة معاوية " تطابق العديد من الحقائق التي توصلت إليها دراستنا حول "التطوير الحضري" من خلال غياب إستراتيجية فعالة في مجال التطوير الحضري بالإضافى إلى عدم مراعاة الجانب الإجتماعي مما ينتج إفرازات القيم الحضرية الموجودة.

5-3 الدراسة الثالثة:

واقع سياسة التهيئة العمرانية في ضوء التنمية المستدامة – مدينة بسكرة نموذجا–

دراسة الطالب "ميدني سايب ذراع" بعنوان " واقع سياسة التهيئة العمرانية في ضوء التنمية المستدامة بسكرة" هي الأخرى دراسة مشابهة توصل في نتائج دراسته إلى:

- زرع وبث الوعي الإجتماعي والبيئي من خلال تفعيل المؤسسات العاملة في هذا المجال على غرار المسجد والإذاعة...الخ.
- ضعف وغياب التنسيق وضعف قنوات الإتصال بين المجتمع المدني والإدارة المحلية.
- ضعف التحكم في المسار العمراني العشوائي وطغيانه (المؤسسات الرسمية).

وتعتبر هذه نقطة تقاطع مابين نتائج تلك الدراسة ونتائج بحثنا التي تعتبر أن المؤسسات الرسمية والغير رسمية (الفاعليين الحضريين) هي المؤسسات المختصة في تسيير وتخطيط المدن والعمل على تقديم البدائل لتفادي الوقوع في معوقات التطوير الحضري.

6. مناقشة النتائج في ضوء هدف البحث:

تهدف دراستنا إلى الكشف على معوقات التطوير الحضري من وجهة نظر الفاعليين الحضريين والمشكلات الأساسية للتخطيط الحضري في المدن الجزائرية مما تطلب تدخل علم اجتماع الحضري للقيام بدوره الحقيقي لدراسة ووصف هذه الظاهر والمشكلات المرتبطة بالمدنية وبذلك فنحن بمجهودنا في هذه الدراسة توصلنا إلى مايلي:

- معوقات تنظيمية: وتتمثل في ثقافة المجتمع التي لا تتماشى مع هذه المخططات.

ومن خلال طرح هذه المعوقات تم إبراز برامج التخطيط الحضري وذلك من خلال وجهة نظر المسؤولين في الميدان الإداري والتخطيطي.

الخاتمة

وفي نهاية هذه الدراسة التي كانت بدايتها بالإشكالية ثم تحديد الجانب النظري الذي استخلصت منه الاطار المفاهيمي و القضايا النظرية الاساسية التي افادتني في العمل الميداني وخاصتا عمليات التحليل ومن خلاله يمكن القول بأن سياسة التطوير الحضري في الجزائر تتخللها العديد من المشكلات الإجتماعية ، تنظيمية، سياسية، ومالية ما جعلها تفشل في بناء مدينة بالمواصفات الحديثة وهذا ما استوجب إشتراك الفاعليين الحضريين من أجل نشر ثقافة تطوير المجال الحضري تعكس ملامح وأبعاد التفكير الإجتماعي السائد لأن التطوير الحضري لا يتم إلا من خلال دراسة سوسيولوجية لمخططات وسياسات التطوير الحضري والتوعية المناسبة للسكان بمدى أهميته تطوير وتحسين المجال الحضري، وتفعيل دور المؤسسات و ادواتها .

وبعد العمل الميداني وتوصلنا الى جملنا من النتائج تمثلت في :

- ان النهوض بالجانب العمراني لا يتم الى من خلال سياسة حضرية فعالة من خلال الاهتمام بجانب التخطيط و التنسيق بين مختلف الفاعلين الحضريين .
- التحكم في المسار العمراني و تذليل الصعوبات له.
- مراعاة الجانب السوسيوثقافي اثناء و ضع المخططات العمرانية.
- احترام الجودة الهندسية في البناء .

وما دراستنا هذه الى اسهام بسيط و متواضع وتكملة لدراسات سابقة ولا يستطيع ان يلم بجميع جوانب الموضوع فلكل شيء اذا ما تم نقصان .

الملاحق

الاستمارة :

أولا: محور المعلمات الشخصية :

1- الجنس

2- السن

3- المستوى التعليمي

4- المنة

5- الأقدمية : أقل من 5 سنوات من 5 إلى 10 سنوات أكثر من 10 سنوات

ثانيا : أسئلة متعلقة بالعوائق التنظيمية التي تحد من عملية التطوير الحضري

6- التطوير الحضري يتم عن طريق الإزالة والهدم أو من خلال تصليح الأبنية المهدمة والتالفة الأيلة للسقوط ، كيف ذلك ؟

.....

7- تدهور الصيانة والحماية للأبنية العمرانية من أسباب معوقات التطوير الحضري.

نعم لا

كيف ذلك :

8- هل هناك تنسيق بينكم وبين الفاعلين الاجتماعيين

نعم لا

9- نقص الإمكانيات المادية يعتبر من معوقات التطوير الحضري ؟

نعم لا

كيف ذلك

10- هل غياب الرقابة وسوء التخطيط تحد من عملية التطوير الحضري .

نعم لا

11- ما هي ابرز الهيئات الرسمية التي تنسق معكم في عملية التطوير الحضري ؟

.....

12- ما هي الاستراتيجيات الخطط المتبقية في مجال التطوير الحضري ؟

.....

ثالثا : أسئلة متعلقة بالعوائق الاجتماعية التي تحد من عملية التطوير الحضري .

13- هل ثقافة المجتمع تعد عائقا من معوقات التطوير الحضري ؟ نعم لا

14- الأحياء الشعبية تعد من أسباب معوقات التطوير الحضري

نعم لا

15- هل ظاهرة تغيير شكل الشرفات والمظهر الخارجي للعمارة منتشرة بكثرة ؟ نعم لا

لماذا ؟

16- هل تدهور قنوات الصرف الصحي يعتبر من معوقات التطوير الحضري ؟

نعم لا

17- فيما يتمثل إسهامات الفاعلين الاجتماعيين في الحد من معوقات التطوير الحضري ؟

18- هل عدم الاعتناء بمحيط العمارة يعتبر من معوقات التطوير الحضري ؟

.....

19- كيف تؤثر عملية التسيير السيئ لنفايات المنازل على التطوير الحضري ؟

إلى أي حد تعتبر هذه الظاهرة متفاقمة ؟.....

20- كيف ترون واقع التطوير الحضري بالمدينة.

.....

قائمة المصادر و المراجع

أ / الكتب :

1- البلوي ناصر سعيد ، **سياسات التطوير الحضري لمراكز المدن التطبيق على مدينة تبوك،** كلية العمارة والتخطيط ، الرياض(السعودية) 2015.

2- التجاني بشير: **التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية، بن عكنون(الجزائر)، 2000.

3- الدليمي خلف حسين علي: **التخطيط الحضري**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.

4- السوالميه نوريه ، **المدينه والحضارية في الجزائر**، مقاربه نظريه، حمله افاق لعلم الاجتماع قسم العلوم الاجتماعية، 2018.

5- الشورة علي سالم: **التخطيط في العمران الريفي و الحضري**, دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة, عمان(الأردن) ستة 2012.

6- الهيتي صبري فارس: **التخطيط الحضري**, دار اليازور العلمية للنشر والتوزيع, الأردن(عمان), 2009.

7- باتشيرحي انول ، **بحوث العلوم الاجتماعية المبادئ والمناهج والممارسات،** خالدين ناصر ال حيان، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

8- باشة عبد الحليم مهور: **التخطيط الحضري للمبادئ و الأسس**, دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع, الأردن, 2018.

9- بخباز عبد الله ، **جريمه اخذ فوائد بصفة غير قانونية** ، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهره مصر 2017.

10- بن سمشة امال: **الأداء البشري في الاداره المحلية** ، مركز الكتاب الأكاديمي، سوق اهراس- الجزائر- 2018 .

11- بوحوش عماره، **منهجيه البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية**، المركز الديمقراطيه للدراسات ألاستراتيجيه والسياسة الاقتصادية برلين المانيا، 2019.

12- بودراع احمد ، **التطوير الحضري بالمناطق الحضريه المختلفة بالمدن**، منشورات جامعه باتنه، باتنه الجزائر، 1997.

13- ثويني علي: **المكان والعمارة**, وكالة الصحافة العربية, الجيزة(مصر), 2019.

14- حمداوي جميل : **البحث التربوي مناهجه و تقنياته** ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1971، ص 50 .

15- راجح أبو زيد :**العمران المصرية**، المكتبة الأكاديمية شركة المساهمة المصرية ،القاهرة مصر، 2008.

16- رشوان حسين عبد الحميد احمد: **مشكلات المدينة دراسة في علم الإجتماع الحضري**، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2005 .

17- سرحان علي المجهودي: **مناهج البحث العلمي**، دار المكتبه الوسطيه للنشر والتوزيع، صنعاء اليمن، 2015.

18- سلطانيه بالقاسم ، حسان الجيلاني:**المناهج الاساسيه في البحوث الاجتماعية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهره مصر، 2012.

19- سيد محمد عبد المقصود: **أسس ومبادئ التخطيط الاقتصادي الإقليمي والعمراني** , مكتبة الانجلو المصرية, القاهرة, مصر 2017 .

20- صجي محمد التوسس: **دراسات حضرية مدخل نظري**، الطبعة -3- دار الكتاب للنشر و التوزيع، ليبيا، 2008.

21- عاشور ناديه سعيد ، **منهجيه البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**، مؤسسه حسين راس الجبل للنشر والتوزيع، قسنطينه الجزائر، 2017.

22- على معمر عبد المؤمن، **مناهج البحث في العلوم الاجتماعية الاساسيات والتقنيات**،دار الكتب الوطنيه، بنغازي ليبيا، 2008.

23- قديد محمد حميدان ، رشيد عباس الجزراوي، **التخطيط الحضري ودور التشريعات التخطيطية في النهوض في عمليه التنمية العمرانية**، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان الاردن، 2015.

24- محي خلف صقر احمد: **المحددات الاجتماعية والاقتصادية للتخطيط بالمشاركة في تنميه المجتمع المحلي والعالمي** (دراسة تحليليه ميدانيه جدول هولندا استراليا اندونيسيا تنزانيا مصر) ب.ط دار التعليم الجامعي الاسكندريه ،2018 .

25- وثيقة ميتوغرافية ، **مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية** ، ولاية بسكرة .

26- عمره إسماعيل محمد : **تخطيط المدن في العمران الاسلاميه وكاله الصحافة** ،فكر و فنون وكالة الصحافة العربية الجيزة مصر 2019 .

بـ / المجلات :

1- بغريش ياسمينه، "سياسة التخطيط وانعكاساتها على واقع المدينه الجزائريه"، المدينه الجزائريه ماسينيسا بقسنطينه نموذجا، المجله الجزائريه للابحاث والدراسات، العدد 07، قسنطينه، 2019.

2- طويل فتيحة: "العيش وسط الأحياء القصديرية وعلاقتها بتجزئة أو تشكيل الهوية الإجتماعية"، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد 5، بسكرة، 2011.

3- بوزغايه باية: "المخططات العمرانية احد عوامل توسع المجال الحضاري من اجل تحقيق التنمية المستدامة"، مدينه بسكرة نموذجا مجله العلوم الانسانيه والاجتماعية العدد 15 ورقله الجزائر 2014.

4- عثماني علي: "دور الأجهزة الأمنية في مجال حماية البيئة الطبيعية في الجزائر" ، مجلة الاجتهاد للدارسات القانونية و الاقتصاد ، العدد01، المركز الجامعي أفلو، 2019.

5- خروفه عمر حازم: "سياسات التجديد الحضري وفق مناهج الاستدامة "(تقويم للمدن التقليدية للموصل نموذجا), مجلة القادسية للعلوم الهندسية, العدد03 , جامعة الموصل 2014.

6- عيسات العمري، "معوقات التنمية الاجتماعية بالمجتمع"، المحلي و رهانات الفعل التنموي، مجلة تنمية الموارد البشرية، جامعة محمد تامين دباغين، العدد الثاني، تنمية الموارد البشرية، سطيف، 2016 .

7- حمودي محمد ، جلول زناتي: "تسريع التعمير و التطوير العقاري في الجزائر و دوره في التنمية". مجلة افاق علمية ، العدد 03 ، المركز الجامعي بتندوف 2019 .

جـ/ رسائل دكتوراه :

1- معاويه صابرينة ، التطوير الحضري والتنمية المستدامة في المدن الصحراويه، رسالة الدكتوراه في علم الاجتماع، كليه العلوم الانسانيه والاجتماعية، علم الاجتماع البيئة، بسكره، 2016/2015 .

2- فريد عبد الكريم ، المعوقات الاجتماعية للتخطيط الحضري، رسالة دكتوراه في فرع علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة محمد تامين دباغين، سطيف، 2017 – 2018 .

3- عقاب عبد العزيز، تسيير التياس العمرانية في الجزائر، رسالة ماجستير، كليه الحقوق والعلوم السياسية، سياسات عامه وحكومات مقارنه، باتنه، 2010/2009.

4- بوزغاية باية ، توسع المجال الحضري و مشروعات التنمية المستدامة " مدينة بسكرة نموذجا أطروحة الدكتورة كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية جامعة بسكرة 2016/2015 .

5- ميداني شايب ذراع: واقع سياسة التهيئة العمرانية في ضوء التنمية المستدامة، اطروحه دكتوراه كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة بسكرة 2013- 2014 .

6- سنوسي رفيقه :ادوات التهيئه والتعمير بين التشريع التطبيق دراسه حاله مدنيه باتنة، رسالة ماجستير، معهد الهندسه المدنيه والري والهندسه المعماريه ، باتنة، 2010-2011 .

7-غواس حسينة: الاليات القانونيه لتسهيل العمران، رساله ماجستير، كليه الحقوق، قسنطينة 2011-2012 .

8- سنوسي رفيقة : أدوات التهيئة و التعمير بين التشريع و التطبيق ، دراسة الحالة مدنية باتنة ، رسالة ماجيستر ، معهد الهندسة المدنية و الري والهندسة المعمارية، باتنة 2010.

9- بلعيدي نسيمة: الجوانب القانونية السياسة المدنية والعمران في الجزائر، رسالة ماجستير، كليه الحقوق جامعه قسنطينة ، 2013 - 2014 .

10- جوهر رنا: متطلبات التطوير العمراني للأحياء التاريخية لتحقيق التنمية المستدامة, رسالة ماجستير, كلية الهندسة المعمارية, جامعة حلب, سوريا, 2016.

11- حفيظي ليليا: المدن الجديدة ومشكلة الإسكان الحضري, دراسة ميدانية بالوحدة الجوارية رقم 07,المدينة الجديدة – علي منجلي – رسالة ماجستير كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية قسنطسنة 2008-2009.

د / المراجع الاجنبية :

1- Contantin Gorioux, les rôles des différents acteurs sur la pérennité d'un projet urbain, lors de sa mise en forme, étude de cas du projet du jardin public de la ville de saintes, mémoire de master, France, 2013.

2- Laurent mattehey, anthonio de cunha, La ville et l'urbain : des savoir émergents, PPUR presses polythechniques, 2007.

هـ / المواقع الإكترونية :

1- سنوسي سليمان: وظائف المدن وتخطيطها ،22 سبتمبر 2011 ،15جوان 2020

https://belkjcembenhabess.com

2- التخطيط العمراني مراكز المدن بين سياسات ومعوقات التطوير

http://www.layoutimg.com

مــلخص الدراسة :

يناقش هذا الموضوع معوقات التطوير الحضري من وجهة نظر الفاعلون الحضريون ، من خلال التعرف على المشكلات التي تعاني منها المدن و التي تقف عائقا امام تطورها و قد تمحورت مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي ماهي العوائق التي تؤثر على تطوير المدينة من وجهة نظر الفاعلون الحضريون ؟

بالإضافة الى الاسئلة الفرعية :

- ماهي العوائق الاجتماعية التي تحد من عملية التطوير الحضري ؟
- ماهي العوائق التنظيمية التي تحد من علية التطوير الحضري؟

حيث تم على الإعتماد على المنهج الوصفي قصد جمع البيانات ووصفها ، وتمثلت عينة الدراسة في الفاعليين الرسميين (البلدية ، مكاتب الدراسات الهندسية ، مديرية التهيئة و التعمير) حيث تمت الإجابة على عشر استمارات لعدم تفاعل المبحوثين مع الاستمارة الالكترونية وتعذر علينا زيارة هذه المؤسسات بسبب جائحة كورونا .

وتوصلت نتائج الدراسة الى انا معوقات التطوير الحضري من وجهة نظر الفاعلون الحضريون تتمثل في معوقات تنظيمية كسوء التخطيط و التسيير وضعف التنسيق بين المؤسسات و الإجتماعية تمثلت في قلة الوعي و غياب التنسيق بين الفاعلون الإجتماعيون و الرسميون .

Summary of the study:

This topic discusses the obstacles to urban development from the standpoint of urban actors by identifying the problems faced by cities that are an obstacle to their development. The study problem centered on the main question: What are the obstacles that affect the development of the city from the point of view of urban actors? In addition to sub-questions, what are the social obstacles that limit the process of urban development? Where the descriptive approach was relied upon in order to collect and describe data, and the sample of the study was represented in (the municipality, the offices of engineers, the Directorate of Planning and Reconstruction), where 10 forms were answered for the lack of interaction of the respondents with the electronic form, and we were unable to visit these institutions due to the Corona pandemic. Obstacles to urban development from the standpoint of urban actors are represented by organizational obstacles: poor planning, management, and weak coordination between institutions. The social obstacles represented in the lack of awareness and the absence of coordination between the two social and official actors.

Résumé de l'étude:

Ce thème aborde les obstacles au développement urbain du point de vue des acteurs urbains en identifiant les problèmes rencontrés par les villes qui font obstacle à leur développement. La problématique d'étude s'est centrée sur la question principale: Quels sont les obstacles qui affectent le développement de la ville du point de vue des acteurs urbains? En plus des sous-questions, quels sont les obstacles sociaux qui limitent le processus de développement urbain? Lorsque l'approche descriptive a été invoquée pour collecter et décrire les données, et que l'échantillon de l'étude était représenté dans (la municipalité, les bureaux d'ingénieurs, la direction de la préparation et de la reconstruction), où 10 formulaires ont été répondus pour le manque d'interaction des répondants avec le formulaire électronique, et nous n'avons pas pu visiter ces institutions en raison de la pandémie Corona. Les obstacles au développement urbain du point de vue des acteurs urbains sont représentés par des obstacles organisationnels: mauvaise planification, gestion et faible coordination entre les institutions. Les obstacles sociaux représentés dans le manque de sensibilisation et l'absence de coordination entre les deux acteurs sociaux et officiels.